



**أثر التنوع القطاعي والتنوع الجغرافي علي جودة
الأرباح مع دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة
الكويتية**

**The Impact of Sectoral Diversification and
Geographical Diversification on the Earning Quality
with an Applied Study on Kuwaiti Listed Firms**

أ/ مساعد مطيران عبد الله

mesa3dmotairan2015@gmail.com

د/ هاله عبدالفتاح العجمي

مدرس المحاسبة بكلية التجارة
جامعة كفر الشيخ

hala.elagami@com.kfs.edu.eg

أ.د/ علي مجاهد أحمد السيد

أستاذ المحاسبة الإدارية والتكاليف
ووكيل كلية التجارة لشئون التعليم والطلاب
جامعة كفر الشيخ

ali.elsayed1@com.kfs.edu.eg

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ
المجلد التاسع - العدد السادس عشر - الجزء الثاني
يوليو ٢٠٢٣ م

رابط المجلة : <https://csj.journals.ekb.eg>

ملخص البحث:

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر التنوع القطاعي والتنوع الجغرافي على جودة الأرباح. فتناول الباحثون أثر التنوع القطاعي على جودة الأرباح، وأثر التنوع القطاعي والتنوع الجغرافي على جودة الأرباح.

ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم الدراسة إلى جزأين: الجزء النظري تناول التأصيل الفكري واستطلاع الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، والجزء العملي لاختبار فروض الدراسة وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الكويتية. تمثلت عينة الدراسة في ٢٨ شركة من الشركات غير المالية المدرجة ببورصة الكويت للأوراق المالية بواقع (٨٤٠) مشاهدة.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتنوع الجغرافي على جودة الأرباح المحاسبية، وعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتنوع القطاعي على جودة الأرباح المحاسبية.

الكلمات المفتاحية: التنوع الجغرافي، التنوع القطاعي، جودة الأرباح.

Abstract:

This study aims to study the impact of sectoral diversification and geographical diversification on earning quality. The researchers examined the impact of sectoral diversification on the earning quality and the impact of geographical diversification on the earning quality

To achieve this objective, the study was divided into two parts: the theoretical part to review the literature related to the subject of the study, and the applied study part to test the hypotheses. The study sample consisted of 28 non-financial companies listed on the Kuwait Stock Exchange with 840 views.

The results of the study concluded that there is no statistically significant impact of sectoral diversification on earning quality and no statistically significant impact of geographical diversification on earning quality.

١. الإطار العام للبحث:

١/١ مقدمة البحث:

تعتبر الأرباح المحاسبية البند الأكثر أهمية من بنود القوائم المالية ، حيث يمثل خلاصة أعمال وأنشطة الشركة خلال العام ، وتعتبر المعلومات المتعلقة بالأرباح الأكثر تتبعاً من قبل المحللين الماليين وتحظى أيضاً باهتمام مختلف الأطراف الأخرى حيث أن الإعلان عن الأرباح يعتبر الأداة الأساسية التي من خلالها يستطيع المستثمرون تقييم الأداء المالي للشركة والتنبؤ بالأداء المتوقع لها ، ونتيجة لأهمية رقم الربح كمؤشر للأداء المالي واعتبارها مقدمة المدخلات الأساسية اللازمة لعملية اتخاذ القرارات ، فقد تعددت الأدبيات التي تناولت موضوع جودة الأرباح انطلاقاً من أهمية الأرباح كمصدر رئيسي للمعلومات التي يعتمد عليها المستخدم في اتخاذ القرار وأهمية صدق تمثيل الأرباح لوضع الشركة وانعكاس ذلك كله على الاقتصاد المحلي العالمي، وازداد اهتمام الباحثين بجودة الأرباح بعد تعدد فضائح الشركات التي هزت مهنة المحاسبة والتدقيق مثل شركات Enron و World.com الامر الذي دفع باتجاه دراسته دراسة متعمقة ومعرفة العوامل التي تؤثر به (Healy and Palepu, 2001, p. 410).

وعلى الرغم من أن الأرباح المحاسبية المقررة (المفصح عنها) يجب أن تعكس بشكل محكم الواقع الاقتصادي لنشاط الشركة على مدار فترة إعداد التقرير، حتى يتمكن أصحاب المصالح كالمستثمرين والمقرضين من تقييم أداء الشركة على نحو ملائم (عيفي، ٢٠١١، ص ١٦٥)، إلا أن تصور الإدارة الحقيقية الأوضاع الاقتصادية للشركة قد يخضع لكثير من مخاطر التفسير، فضلاً عن حوافزها الذاتية - اي حوافز الإدارة - والضغط التي تعمل تحت وطأتها مما قد يجعل من الصورة التي تعكسها في تقاريرها المالية غير مطابقة للحقيقة الاقتصادية، ولا تتسم بالتالي بالموضوعية أو الحياد (أبو العز، ٢٠١٣، ص ٢٥). لذا، يطلق على الدرجة التي تعكس بها الأرباح المقررة (المفصح عنها) الواقع الاقتصادي للشركة، مستوى جودة الأرباح (عيفي، ٢٠١١، ص ١٤١).

وأشار بعض الباحثين إلى أن جودة الأرباح تتحقق بخلوها من ممارسات إدارة الأرباح، حيث أنه كلما انخفضت نسبة المستحقات الاختيارية في الأرباح كلما زادت جودتها (الشريف، ٢٠٠٨، ص ٧) ويعتبر صافي الربح البند الأكثر أهمية في القوائم المالية ، فهو مؤشر على القيمة المضافة للشركة ، والذي ينعكس على قيمة أسهمها والتي هي في الواقع القيمة الحالية لأرباحها المستقبلية ، وعليه فإن الزيادة في هذه الأرباح تمثل انعكاساً لزيادة قيمة الشركة ، بينما يدل التراجع في الأرباح على تراجع هذه القيمة، وبالتالي فإن الاعتماد على أرباح ذات جودة منخفضة يؤدي إلى إدارة غير مناسبة للثروة. (Demerjian, et al., 2007, p. 9)

من ناحية أخرى يعد تنوع الشركات له أثر كبير على تنافسية المؤسسة الإنتاجية، ويتراوح هذا الأثر من أثر نوعي إلى أثر كمي، حيث يساهم التنوع في المنتجات في الرفع من رقم الأعمال وزيادة الحصة السوقية، وتخفيض الأسعار وذلك بتخفيض التكاليف، أما الأثر النوعي فيتمثل في كون التنوع في المنتجات يدفع المؤسسة إلى السعي لكسب شهادات الجودة وبالتالي الوصول إلى الأسواق الدولية، وإدخال منتجات عالية الجودة من شأنه أن يساهم في كسب حصة سوقية جديدة، كما أن التنوع يساهم في تطور المورد البشري، وفي زيادة كفاءته ومهاراته. كما ان إستراتيجية التنوع أثارت اهتمام الشركات والأكاديميين بصوره مستمرة وقد ازداد حماس الشركات للتنوع في الستينات وأوائل السبعينيات، كذلك فإن ٢٥% على الأقل من إيرادات خمسمائة شركة كانت من

أنشطة متنوعة، والتي مثلت ٣٨% في عام ١٩٥٠، ٦٣% في عام ١٩٧٤، ٤٧% في عام ١٩٨٨ في الصين (Shen et al., 2018, p. 57)

ويرى (Garrido - Prada et al., 2018, p. 7) أن دراسة موضوع التنوع في الشركات تكتسب أهمية كبيرة بالنسبة لكل من مجال الأعمال والأدبيات الاقتصادية نظراً لاعتماد الشركات على التنوع كاستراتيجية لزيادة نموها وقدرتها التنافسية. لذلك ومنذ سنوات طويلة حرصت العديد من الدراسات على تناول موضوع تنوع الشركات، والشاهد أن هذه الدراسات قد ازدادت وتيرتها خلال السنوات القليلة الماضية، حيث بحثت هذه الدراسات نقاط عديدة هامة أبرزها تحديد مجالات التنوع، وطرق قياس كلا منها، كذلك بحثت تلك الدراسات علاقة تنوع الشركات بالعديد من المتغيرات الهامة سواء متغيرات مالية أو غير مالية، بغرض الوقوف على حقيقة تأثيرات التنوع بمجالاته المختلفة سواء تأثيرات إيجابية أم سلبية، ولقد توصلت هذه الدراسات إلى نتائج هامة في هذا الخصوص أبرزها تباين تأثيرات المجالات المختلفة للتنوع ما بين التأثيرات الإيجابية والسلبية على هذه المتغيرات، ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الإصدارات المحاسبية ممثلة في معايير المحاسبة الدولية (IAS)، والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي (International Financial Reporting Standard) (IFRS) قد أشارت إلى موضوع التنوع، حيث حددت مجالات معينة للتنوع، وهو ما يعكس أهمية هذا الموضوع من الناحية المحاسبية (أبو خزاعة، ٢٠١٩، ص ٦٦٣)

٢/١ طبيعة مشكلة البحث:

أشارت العديد من الدراسات مثل (Bhattacharya et al., 2003, p. 12; Francis et al., 2004, p. 999; Biddle and Hilary, 2006, p. 643; Verdi, 2006, p. 10) إلى أن زيادة جودة التقارير المالية يسهم في تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات بين الشركة والمستثمرين، ومن ثم انخفاض تكلفة الاختيار العكسي، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف التمويل وزيادة كفاءة الاستثمار. وذلك انطلاقاً من أن انخفاض مستوى جودة الأرباح يؤدي إلى زيادة عدم تماثل المعلومات، مما يجعل التمويل الخارجي أكثر تكلفة ويخلق دافعاً لدى الشركات نحو الاحتفاظ بالنقدية المولدة داخلياً للعمليات التشغيلية والاستثمارية، وأن تحفظ بأرصدة وقائية أكبر (Garcia-Teruel et al., 2009, p. 97; Sun et al., 2012, p. 545)

فيما أوضحت بعض الدراسات مثل (El Mehdi and Seboui., 2011) أن إدارة الأرباح في الشركات المتنوعة كانت أكثر منها في الشركات غير المتنوعة، وأن التنوع الجغرافي يؤدي إلى زيادة هذه المشكلة، بينما يقلل التنوع الصناعي منها، كما بينت النتائج أن الدمج بين التنوع الجغرافي والتنوع الصناعي يفاقم من مشكلة إدارة الأرباح. وانتهت دراسة (Farooqi et al., 2014, p. 133) والتي تناولت السنوات من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٠ إلى نتائج هامة أبرزها أن التنوع الصناعي وإحداث دمج بين التنوع الصناعي والتنوع العالمي يؤديان إلى تفاقم مشكلة إدارة الأرباح الحقيقية، بينما يؤدي التنوع العالمي إلى تخفيف هذه المشكلة، كذلك توصل الباحثون إلى أن انخفاض قيمة الشركة نتيجة إدارة الأرباح الحقيقية يظهر بشكل أكبر في كلا من الشركات التي تتبع التنوع الصناعي، والشركات التي تدمج بين التنوع الصناعي والتنوع العالمي، في حين لم يحدث الانخفاض في قيمة الشركة بالنسبة للشركات التي تتبع التنوع العالمي. ويسعى هذا البحث إلى إثبات العلاقة بين التنوع وجودة الأرباح في الشركات المساهمة الكويتية.

وفي ضوء ما سبق تتبلور مشكلة البحث في السؤال البحثي الرئيسي التالي:

هل يوجد أثر للتنوع القطاعي والجغرافي على جودة أرباح الشركات المساهمة الكويتية؟

ويحاول الباحث الإجابة على السؤال البحثي الرئيسي من خلال الإجابة على الاسئلة الفرعية التالية:

١. هل يوجد أثر للتنوع القطاعي على جودة أرباح الشركات المساهمة الكويتية؟

٢. هل يوجد أثر للتنوع الجغرافي على جودة أرباح الشركات المساهمة الكويتية؟

٣/١ هدف البحث:

يسعى الباحثون من خلال هذا البحث الى تحقيق الهدف البحثي الرئيسي التالي:

دراسة أثر للتنوع القطاعي والجغرافي على جودة أرباح الشركات الكويتية المدرجة بالبورصة.

ويسعى الباحثون إلى تحقيق الهدف الرئيسي للبحث من خلال تحقيق الاهداف الفرعية التالية:

١. دراسة أثر التنوع القطاعي على جودة أرباح الشركات المساهمة الكويتية.

٢. دراسة أثر التنوع الجغرافي على جودة أرباح الشركات المساهمة الكويتية.

٤/١ أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث من حيث الأهمية العلمية والعملية من خلال النقاط التالية:

أ- الأهمية العلمية :

١. يواكب البحث الاتجاهات الحديثة والمتزايدة خلال السنوات القليلة الماضية والتي حرصت

على دراسة موضوع تنوع المنتجات في الشركات.

٢. تتبع أهمية هذا البحث أيضا من خلال أهمية رقم الربح المحاسبي، وجودة الأرباح

لمستخدمي المعلومات ومتخذي القرارات.

٣. الندرة النسبية في - حدود علم الباحثون - في الدراسات التي اهتمت بدراسة العلاقة بين

التنوع وجودة الأرباح مما يعد سببا قويا لإجراء هذا البحث.

ب. الأهمية العملية:

١. من المتوقع أن يستفيد من نتائج البحث الحالي المستخدمون الخارجيون للقوائم المالية عند

صناعة قراراتهم الاستثمارية، حيث تساعد هذه المعلومات مستخدمي التقارير المالية على

فهم أفضل لأداء المنشأة، وتقدير أدق لمخاطر وعوائد المنشأة، وتكوين أحكام أفضل حول

المنشأة ككل.

٢. الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح الأخرى الأمر الذي

يؤدي إلى تخفيض تكاليف الوكالة وتحسين كفاءة أسواق رأس المال.

٥/١ فروض البحث:

من خلال طبيعة مشكلة البحث وهدف البحث، يمكن صياغة الفرض الرئيسي للبحث على النحو التالي:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتنوع القطاعي والجغرافي على جودة أرباح الشركات الكويتية المدرجة بالبورصة.

ويندرج تحت هذا الفرض البحثي الرئيسي الفروض البحثية الفرعية التالية:

الفروض الفرعي الأول: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتنوع القطاعي على جودة أرباح الشركات الكويتية المدرجة بالبورصة.

الفروض الفرعي الثاني: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتنوع الجغرافي على جودة أرباح الشركات الكويتية المدرجة بالبورصة.

٦/١ منهج البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث، ينبنى البحث على المنهجين التاليين:

(١) المنهج الاستنباطي:

وذلك من خلال استعراض أهم الدراسات السابقة والبحوث العلمية المنشورة بالمجلات العلمية وعلى شبكة الانترنت التي تناولت جودة الأرباح والتنوع، وتقويم ما توصلت إليه من نتائج من أجل اشتقاق فروض البحث.

(٢) المنهج الاستقرائي:

استخدم الباحثون المنهج الاستقرائي لبناء الدراسة التطبيقية من خلال تحليل محتوى للتقارير المالية للشركات الكويتية المدرجة بالبورصة وكذلك المواقع الالكترونية لتلك الشركات وذلك لاختبار الفروض التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة النظرية.

٧/١ تنظيم البحث:

يتناول الباحثون الجزء الباقي من البحث في النقاط التالية:

الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع البحث.

الإطار النظري للبحث.

الدراسة التطبيقية.

خلاصة ونتائج وتوصيات ومجالات البحث المستقبلية.

٢. الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع البحث:
١/٢ دراسة (Patrisia et al., 2019)، بعنوان:

Corporate Diversification and Corporate Social Performance in Indonesia

هدفت الدراسة إلى التحقق من العلاقة بين تنوع الشركات والأداء الاجتماعي للشركات في البيئة الإندونيسية. تمثلت عينة الدراسة في ٢٣٠ شركة من الشركات المدرجة في بورصة اندونيسيا.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- ١- أن هناك علاقة عكسية (سلبية) بين التنوع المرتبط والأداء الاجتماعي للشركات.
- ٢- أن هناك علاقة إيجابية بين التنوع غير المرتبط والأداء الاجتماعي للشركات.
- ٣- التنوع غير المرتبط أكثر ارتباطاً بالأداء الاجتماعي للشركات بدلاً من التنوع غير المرتبط.
- ٤- علاوة على ذلك، أن التنوع الدولي له علاقة إيجابية وهامة مع الأداء الاجتماعي للشركات.

٢/٢ دراسة (Berrill et al., 2020)، بعنوان:

Does Complexity Enable Complicity? Corporate Diversification and Earnings Management: Evidence from European Firms

هدفت الدراسة إلى التحقق فيما إذا كان تنوع الشركات، على الصعيدين الدولي والصناعي، يوفر بيئة مواتية لإدارة الأرباح. كما هدفت الدراسة إلى اكتشاف ما إذا كان مديرو الشركات المتنوعة لديهم تفضيلات فيما يتعلق بإستراتيجيات إدارة الأرباح. اعتمدت الدراسة على بيانات الشركات غير المالية المدرجة في أكبر البورصات الأوروبية وهي فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا والمملكة المتحدة، خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٧.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- ١- أن التنوع الدولي للمبيعات مرتبط بتلاعب أكبر بالمستحقات والمبيعات ولكن مع تلاعب أقل بتكاليف الإنتاج.
- ٢- أن التنوع الصناعي مرتبط بمستويات أقل لجميع أدوات إدارة الأرباح الثلاثة.
- ٣- أن الجمع بين التنوع الصناعي والدولي يزيد من مستوى التلاعب بالنشاط الحقيقي من حيث تكاليف المبيعات والإنتاج بينما يكون له تأثير ضئيل على التلاعب بالاستحقاق.
- ٤- يجب فحص تعقيد الشركات (Firm's complexity) من وجهات نظر مختلفة، حيث أن للتنوع الصناعي والدولي تأثيرات مختلفة على إدارة الأرباح.

٣/٢ دراسة (Setianto, 2020)، بعنوان:

Corporate diversification and firms' value in emerging economy: the role of growth opportunity

هدفت الدراسة إلى التعرف على كيف تحدد فرص نمو العلاقة بين تنوع الشركات وقيمة الشركة في الاقتصاد الناشئ. تمثلت عينة الدراسة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة اندونيسيا خلال الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٨.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- ١- أن تأثير التنوع على القيمة سيختلف عبر الشركات.
- ٢- أن التأثير السلبي لاستراتيجية التنوع على قيمة الشركة ينعكس عند مستويات أعلى من التنوع.
- ٣- أن هذه العلاقة بين التنوع والقيمة تتم بوساطة كاملة من خلال فرص نمو الشركة.

٤/٢ دراسة (محمود، ٢٠٢٠)، بعنوان:

أثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل علي جودة الأرباح المحاسبية مع دراسة تطبيقية علي الشركات المساهمة المصرية

هدفت الدراسة إلي دراسة قيام إدارة الشركة بأساليب إدارة الأرباح من خلال سوء التبويب المعتمد لبنود الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل علي جودة الأرباح التشغيلية بالتطبيق علي عينة من الشركات المساهمة المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٢ حتي عام ٢٠١٨.

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة وجود أدلة من واقع بيئة الأعمال المصرية علي قيام هذه الشركات بممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة بنود المصروفات التشغيلية وإدراجها ضمن المصروفات غير التشغيلية وكذلك إدارة عرض بنود الإيرادات غير التشغيلية وإدراجها ضمن الإيرادات التشغيلية بهدف تضخيم الأرباح التشغيلية، وهو ما أثر بصورة عكسية علي جودة الأرباح التشغيلية.

٥/٢ دراسة (الجوهري وسليمان، ٢٠٢١)، بعنوان:

أثر هيكل الملكية على العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح: بالتطبيق على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية

هدفت الدراسة إلى اختبار الأثر المعدل لأنماط هيكل الملكية (تركز الملكية، والملكية الإدارية، والملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية) على العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح. وتم التطبيق على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بلغ عددها (٦٥) شركة خلال الفترة من عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠٢٠.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- ١- وجود علاقة معنوية موجبة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح.
- ٢- وجود تأثير إيجابي معنوي للملكية المؤسسية على العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح.
- ٣- وجود تأثير إيجابي-بمستوى معنوية أقل-للملكية الأجنبية على العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح.
- ٤- وجود تأثير سلبي معنوي لكل من؛ تركيز الملكية، والملكية الإدارية على العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح.

٦/٢ دراسة (زين الدين وآخرون، ٢٠٢١)، بعنوان:

العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

هدفت الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المعلنة في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المقيدة في البورصة المصرية. تمثلت عينة الدراسة في ٧٠ شركة من الشركات غير المالية المصرية نشطة التداول، وذلك بتحديد أنشط (١٠٠) شركة مقيدة في البورصة المصرية وهي الشركات المكونة لمؤشر EGX 100 خلال عام ٢٠١٧.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- ١- أن بعض متغيرات حوكمة الشركات (استقلالية مجلس الإدارة، استقلالية لجنة المراجعة، وخبرة لجنة المراجعة) ليس لها تأثير جوهري على جودة الأرباح المحاسبية مقاسة بجميع النماذج المستخدمة في قياس جودة الأرباح.
- ٢- أن متغيري هيكل الملكية (الملكية المؤسسية، والملكية العائلية) ليس لهما تأثير جوهري على جودة الأرباح مقاسة بجميع النماذج المستخدمة، في حين تباين تأثير بقية متغيرات هيكل الملكية باختلاف النموذج المستخدم في قياس جودة الأرباح.
- ٣- أن عامل التحفظ المحاسبي له تأثير جوهري على كل من استمرارية الأرباح وتمهيد الدخل كمؤشرات عن جودة الأرباح المحاسبية، في حين أن هذا العامل ليس له تأثير جوهري على جودة الاستحقاقات والقدرة التنبؤية للأرباح.
- ٤- أن غالبية متغيرات جودة المراجعة الخارجية (حجم مكتب المراجعة، التخصص الصناعي للمراجع، استمرارية مكتب المراجعة مع العميل) ليس لها تأثير جوهري على جودة الأرباح مقاسة بجميع النماذج المستخدمة، في حين أن متغير المراجعة المشتركة له تأثير جوهري على تمهيد الدخل فقط دون بقية مؤشرات جودة الأرباح.

٧/٢ دراسة (زامل وإدريس، ٢٠٢١)، بعنوان:

العلاقة بين توزيعات الأرباح وجودة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية: دراسة اختبارية

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر توزيعات الأرباح على جودة الأرباح وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من (٦٩٦) مشاهدة مستخرجة من الشركات المساهمة المدرجة بسوق تداول الأوراق المالية

المصرية في الفترة من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٨. اعتمدت الدراسة على استخدام جودة الأرباح كمتغير تابع مقيسا باستخدام أربعة مقاييس هي جودة الاستحقاقات، واستمرارية الأرباح، والقدرة التنبؤية للأرباح، وتمهيد الدخل. أما عن المتغير المستقل فتمثل في توزيعات الأرباح مقيسه بحاصل قسمة توزيعات الأرباح إلى إجمالي الأصول. في حين تمثلت المتغيرات الضابطة في ربحية المنشأة مقيسه بمعدل العائد على الأصول، والرافعة المالية مقيسه بقسمة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول، ومعدل النمو مقيسا بمعدل التغير في المبيعات مقارنة بالعام الماضي، وحجم المنشأة مقيسا باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام، وأخيرا التدفقات النقدية التشغيلية للشركة في نهاية العام مقسوما على إجمالي الأصول في أول العام.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- ١- وجود علاقة موجبة وذات دلالة عند مستوى معنوية (٠.٠٥) بين توزيعات الأرباح وجودة الأرباح، أي أنه كلما انخفضت توزيعات الأرباح انخفضت جودة الأرباح وكلما زادت توزيعات الأرباح زادت جودة الأرباح ويفسر ذلك بأن التوزيعات تحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية.
- ٢- أن التوزيعات يمكن أن تلعب دورا في التخفيف من حدة مشاكل الوكالة، ومن ثم تكاليف الوكالة بين المديرين وحملة الأسهم من خلال تسهيل مراقبة أسواق المال للتصرفات الإدارية والأداء الإداري.

٨/٢ دراسة (الربيعي والساعد، ٢٠٢١)، بعنوان:

أثر استراتيجية التنوع على الأداء التنظيمي في مجموعة المناصير الأردنية للأسمنت

هدفت الدراسة إلى قياس أثر استراتيجية التنوع على الأداء التنظيمي في شركة المناصير لصناعة الإسمنت. تكون مجتمع الدراسة من الموظفين في شركة المناصير لصناعة الإسمنت الموجودة في منطقة الكرك (القطرانة)، فبلغ عدد عينة الدراسة (١٢٠) موظف، وكانت وحدة المعاينة مكونة من الموظفين في الإدارتين العليا والإدارة الوسطى والتنفيذيين في شركة المناصير لصناعة الإسمنت، فوزع الباحثان (١٢٠) استبانة جميعها صالحة للتحليل.

وأظهرت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية لاستراتيجية التنوع بأبعادها (التنوع المترابط، والتنوع غير المترابط) على الأداء التنظيمي بأبعاده (العملاء، والعمليات الداخلية، والنمو والتعلم) في شركة المناصير لصناعة الإسمنت.

وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام شركة المناصير لصناعة الإسمنت بالموظفين العاملين لدى الشركة الذين يمتلكون الخبرات لأنهم يشكلون جزءا أساسيا من العملية الاستراتيجية.

٩/٢ دراسة (الديحاني وآخرون، ٢٠٢٢)، بعنوان:

أثر تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية علي تحسين جودة الأرباح لترشيد قرارات المستثمرين وتحقيق التنمية المستدامة بسوق الأوراق المالية: دراسة تطبيقية

هدفت الدراسة الحالية إلى دراسة وتحليل أثر تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية على تحسين جودة الأرباح في سوق الأوراق المالية الكويتي، وقد تكون مجتمع الدراسة من شركات الوساطة والسمسرة المالية في الكويت؛ بينما اشتملت عينة الدراسة على (١٠) شركات.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- ١- أن واقع تماثل المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية بدولة الكويت قبل تعميمات ٢٠١٥ جاء بدرجة استجابة (متوسطة)، وبمتوسط حسابي قدرة (٢,٣١).
- ٢- جاء واقع جودة الأرباح في سوق الأوراق المالية الكويتي قبل تعميمات ٢٠١٥ بدرجة استجابة (متوسطة)، وبمتوسط حسابي قدره (٢,٢٩).
- ٣- وقد أوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على النظم التكنولوجية الحديثة في إدارة أرباح الشركات.

١٠/٢ دراسة (رقيق، ٢٠٢٢)، بعنوان:

أثر استراتيجية النمو من خلال إتباع استراتيجية التنوع على الحصة السوقية: دراسة ميدانية مدبغة الهضاب العليا لولاية الجلفة

هدفت الدراسة إلى دراسة موضوع الحصة السوقية ودوره في تعزيز استراتيجية النمو من خلال إتباع استراتيجية التنوع المرتبط والغير مرتبط لدى مؤسسة مدبغة الهضاب العليا (THP) لولاية الجلفة.

وتوصلت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي لاستراتيجية التنوع المرتبط وغير المرتبط في الحصة السوقية لدى الموارد البشرية بخزينة ولاية الجلفة لدى مؤسسة مدبغة الهضاب العليا (THP) لولاية الجلفة.

مما سبق يمكن للباحثون استنباط النقاط التالية فيما يتعلق بالدراسات السابقة.

- ١- إن إدارة الأرباح تنتج عن ضغوط داخلية وخارجية من أجل إصابة الهدف المخطط للتأثير على سعر السهم السوقي ولتجنب التعويضات السلبية Negative Compensations للمديرين التنفيذيين.
- ٢- أن هناك علاقة عكسية بين إدارة الأرباح وجودة الأرباح للشركات.
- ٣- تباينت الآثار التي يحدثها التنوع ما بين آثاراً مفيدة أو مرغوبة و آثاراً ضارة أو غير مرغوبة وذلك بحسب مجالات التنوع، ففي حين توصلت الدراسات السابقة إلى أن هناك آثاراً مرغوبة لمجالات معينة للتنوع، إلا أنها توصلت في نفس الوقت إلى وجود آثار غير مرغوبة لمجالات أخرى للتنوع.
- ٤- تعارضت نتائج بعض الدراسات بشأن تأثير التنوع سواء تأثير مرغوب أو غير مرغوب، فتوصلت الدراسات السابقة أن الكثير من التنوع يخلق مشاكل في الوكالة وأوجه قصور داخلية، كما توصلت الدراسات أن تنوع الشركات له آثار على مشكلة الوكالة وهيكل حوكمة الشركات الضعيفة والعلاقات الأسرية، في حين أشارت بعض الدراسات أن التنوع يتم نشره

كاستراتيجية لتقليل مخاطر الاعمال الخاصة بالشركة، كما أن تنوع المنتجات والتنوع الجغرافي أثر بشكل كبير علي الأداء المالي للشركات.

٥- تعارضت نتائج بعض الدراسات بشأن تأثير التنوع علي إدارة الأرباح، فتوصلت بعض الدراسات أن التنوع يعزز ممارسة إدارة الأرباح (الحقيقية والمستحقة)؛ حيث توصلت الدراسات أن تنوع المنتجات يعزز ممارسة إدارة الأرباح، وأن الشركات المتنوعة جغرافياً وصناعياً تستخدم إدارة الأرباح بشكل أكثر نشاطاً، في حين توصلت دراسات أخرى أن التنوع لا يرتبط بإدارة الأرباح، حيث توصلت الدراسات السابقة أن التنوع التجاري والجغرافي ليس له تأثير علي إدارة الأرباح.

٦- بالإضافة إلى ذلك توصلت الدراسات السابقة أن التنوع الدولي لا يزيد من إدارة الأرباح ولكن تنوع المنتجات يوفر ظروفاً مواتية لإدارة الأرباح وبالتالي تقليل جودة الأرباح المبلغ عنها.

ومن ثم يمكن تحديد أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية في الآتي:

- لا يوجد دراسات سابقة تربط بين المتغيرين المستقل والتابع (التنوع وجودة أرباح الشركات) في حدود علم الباحثون.
- اعتمدت الدراسة الحالية على إجراء دراسة تطبيقية لبيانات الشركات المدرجة ببورصة الكويت لبيان أثر التنوع علي جودة أرباح الشركات.

٣. الإطار النظري للبحث:

١/٣ مفهوم جودة الأرباح المحاسبية:

تفاوتت الدراسات فيما بينها في تحديدها لمفهوم جودة الأرباح المحاسبية، فلا يوجد مفهوم واضح ومحدد لها ومتفق عليه بين مستخدمي القوائم المالية، فهو متعدد الأبعاد والأشكال، فاختلف الباحثون في تعريفها وطبيعة قياسها؛ فتعتمد النظرة إلى جودة الأرباح المحاسبية على منظور الباحث وسياق مشكلة البحث المحددة، وطبيعة المتغيرات المستخدمة كبديل عن جودة الأرباح المحاسبية (عبدالعال، ٢٠١٢، ص ٤٩).

فعرفتها دراستي (Dechow and Schrand, 2004, P5; Basilico, 2014, P4) بأنها تلك الأرباح التي تعكس بصدق الأداء التشغيلي الحالي للشركة، وتعطي مؤشراً جيداً عن الأداء التشغيلي المستقبلي، وتقدم مقياساً جيداً ودقيقاً عن قيمة الشركة.

وقد تم تعريفها أيضاً في دراسة (سالم، ٢٠١٣، ص ٤) بأنها قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، حيث إن مفهوم جودة الأرباح المحاسبية يرتبط بمدى استمرارية الأرباح وعدم تذبذبها، فكلما كان ارتباط المستحقات بالتدفقات النقدية أكبر دل ذلك على أن الأرباح تتمتع بجودة أعلى، وأنه يتم التعبير عن جودة الأرباح من خلال المدى الذي يقترب فيه الدخل المفصح عنه من الدخل الاقتصادي.

وقد ارتكزت العديد من الدراسات في تعريفها لجودة الأرباح المحاسبية على ممارسات إدارة الأرباح والتي تمارسها الإدارة للوصول إلى الربح المرغوب فيه ومن تلك الدراسات (حسين، ٢٠١٣، ص ٩٧؛ بيومي، ٢٠١٢، ص ٩٣؛ أحمد، ٢٠١٣، ص ٦٢؛ محمد، ٢٠١٦، ص ٥٧)،

فجودة الربح المحاسبي تكمن في مدى تعبير رقم الربح الذي يظهر بالقوائم المالية عن الربح الحقيقي وأن يعكس الأداء الفعلي للمنشأة، دون خضوعه لأي ممارسات تؤثر عليه سواء بالإيجاب أو بالسلب حتى يمكن الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات (حسين، ٢٠١٣، ص ٩٧).

ومن خلال ما تم عرضه يتضح للباحثون تعدد المفاهيم التي تم تعريف جودة الأرباح المحاسبية بها، وباعتبار أن السبب الرئيسي الكامن وراء انخفاض جودة الأرباح المحاسبية يتمثل في ممارسات إدارة الأرباح التي تقوم بها الإدارة للوصول إلى مستوى ربح مستهدف لتحقيق أغراض معينة، وذلك كما قد ذكر (Katsue, 2010, p4)، فإنه بناءً على ذلك يمكن للباحثون تعريف جودة الأرباح المحاسبية بأنها خلو رقم الربح المحاسبي من ممارسات إدارة الأرباح والذي يؤدي بدوره إلى التعبير عن رقم الربح الحقيقي للشركة، الأمر الذي يترتب عليه إعطاء صورة أوضح لأداء وقيمة الشركة، والذي يعكس في النهاية على قدرة المستثمرين والدائنين في التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية مما يؤدي إلى خدمة مستخدمي التقارير المالية في اتخاذ القرارات الخاصة بهم.

٢/٣ مقاييس جودة الأرباح المحاسبية:

يوجد العديد من المقاييس التي تم استخدامها لتحديد مستوى جودة الأرباح، ويرجع ذلك إلى اختلاف مستخدمي القوائم المالية والنظر إلى جودة الأرباح المحاسبية من زوايا مختلفة تبعاً لأهدافها من استخدام التقارير المالية، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى اختلاف في المقاييس المستخدمة (صالح، ٢٠١٠، ص ٣٨٩).

تم تصنيف خصائص جودة الأرباح المحاسبية في دراسة (Francis et al., 2004, p.972) إلى خصائص على أساس سوقي وخصائص على أساس محاسبي فتتمثل الخصائص على أساس محاسبي Accounting-based Earning attributes في استمرارية الأرباح المحاسبية وجودة الاستحقاقات وتمهيد الأرباح والقدرة على التنبؤ أما الخصائص على أساس سوقي فتتمثل في Market-based Earnings Attributes القيمة الملائمة والتوقيت الملائم والتحفيز المحاسبي.

وقد قام بعض الباحثين بتقسيم مقاييس جودة الأرباح المحاسبية إلى أربع مجموعات Schipper and Vincent, 2003, p99؛ محمد، ٢٠١٦، ص ٨٥-٨٧):

١/٢/٣ مقاييس جودة الأرباح المشتقة من السلاسل الزمنية:

وتتمثل تلك المقاييس في:

أ- الاستمرارية **Persistence**: قامت بعض الدراسات كدراسة (Ball et al, 2008) ودراسة (سالم، ٢٠١٣، ص ٧٦)، باستخدام ميل معامل انحدار عوائد الأسهم على التغير في الأرباح ومستوى الأرباح كمقياس لاستمرار الأرباح، وهو يقيس درجة استمرار الجزء الجديد في الأرباح، والذي حدث في فترة مالية معينة في المستقبل، كما تم استخدام مضاعف السعر إلى الربح في تقييم مدى استمرار الأرباح، حيث إن هذه النسبة إذا كانت في مداها المتوسط (غير متطرفة بشدة) فإن هذا يعني أن الأرباح تتسم بالاستمرار إلى حد ما، أما إذا كانت مرتفعة أو منخفضة جداً فإن هذا يشير إلى أن الأرباح مرتفعة أو منخفضة بصورة مؤقتة، ويستجيب المستثمرون للأرباح الواردة

بالتقارير المالية بدرجة مرتفعة إذا كانت هذه الأرباح تتسم بالاستمرار والتكرار حيث ترجع هذه الاستجابة إلى تقييمهم المرتفع لهذه الأرباح، ويلاحظ أنه كلما كانت الأرباح تتسم بالاستمرار فإن هذا يعد مؤشرا على جودة هذه الأرباح.

ب- القدرة التنبؤية **Predictability**: تتمثل القدرة التنبؤية في قدرة الإفصاح المالي- شاملة عناصر الدخل- على تحسين قدرة مستخدمي التقارير المالية على التنبؤ بالعناصر ذات العلاقة باهتمامهم.

ج- القدرة التباينية **Variability**: ما دام الدخل الممهد مستمرا، والقدرة التنبؤية عالية، فإنه يمكن القول بأن التمهيد يزيد من جودة الأرباح، وعلى ذلك فإن الإدارة تعتقد أن التباين البسيط للأرباح – الأرباح الممهدة – مفضلة لدى المستثمرين، ولذلك تلجأ الإدارات إلى تمهيد الدخل.

د- استقرار الأرباح واستمراريتها: من خلال تعاريف جودة الأرباح يمكن ملاحظة تأكيد تلك التعاريف على أن ارتباط الجودة باستمرارية الأرباح واستقرارها. حيث يتم تعريف استمرارية الأرباح المحاسبية بمدى قدرة الأرباح الحالية على الاستمرار في الفترات المستقبلية ومدى ارتباط الأرباح المحاسبية الحالية بالأرباح المستقبلية، وتتصف الأرباح الدائمة بأنها أرباح عالية الجودة ومن النماذج التي تم صياغتها في هذا المجال لقياس جودة الأرباح نموذج يربط الأرباح الحالية بالمستقبلية، أو بعبارة أصح يربط الأرباح السابقة بالأرباح التالية وذلك كما يلي (Schipper and Vincent, 2003)

$$E_{it} = \beta_0 + \beta_1 E_{it-1} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

β_0 : معيار ثابت

β_1 : معامل الانحدار

E_{it} هي أرباح السنة الحالية (i) للشركة (t)

بينما E_{it-1} هي أرباح السنة السابقة للشركة

ε_{it} الخطأ المعياري

ومن خلال معادلة الانحدار أعلاه يمكن تحديد مستوى جودة الأرباح المحاسبية من خلال المعامل β_1 حيث أنه كلما ارتفعت قيمة هذا المعامل واقتربت من الواحد دل ذلك على زيادة العلاقة بين الأرباح الحالية والأرباح المستقبلية وبالتالي زيادة جودة الأرباح.

٢/٢/٣ مقاييس جودة الأرباح المشتقة من العلاقة بين الدخل والمستحقات والنقدية:

وتتمثل هذه المقاييس في:

- نسبة النقد من الأنشطة التشغيلية إلى الدخل: ويعتمد هذا المقياس على فكرة أن تضيق الفجوة بين هذين المتغيرين تعنى جودة عالية من الأرباح.
- التغيرات في إجمالي المستحقات: وهو مقياس مبسط لجودة الأرباح، ويقاس التأثير العكسي للتقديرات والأحكام الشخصية التي تتضمنها المستحقات إلى إجمالي المستحقات.

- ج. **التقديرات المباشرة للمستحقات غير العادية باستخدام الأسس المحاسبية:** وتقيس التقديرات المباشرة الأسس المحاسبية المعروفة كمحددات للمستحقات غير المخادعة، أي أن التقديرات المباشرة تأخذ أنواعاً محددة من المستحقات مقابل جميع المستحقات.
- د. **مقياس الاقتراب من النقد كمقياس لجودة الأرباح:** بحيث كلما اقتربت الأرباح المحاسبية من النقد كلما ارتفعت جودتها. وستعتمد الدراسة الحالية على هذا المقياس وذلك من خلال قسمة نسبة التدفقات النقدية التشغيلية لإجمالي الأصول على نسبة الأرباح الإجمالي الأصول، وكلما اقتربت النسبة من الواحد صحيح كلما كانت جودة الأرباح أعلى.

$$EQ = (OCF/TA)/(NI/TA)$$

حيث أن:

- EQ: هي جودة الأرباح المحاسبية.
OCF: هي التدفقات النقدية التشغيلية.
TA: هي إجمالي الأصول.
NI: هي صافي الربح المحاسبي قبل الضريبة.

٣/٢/٣ مقاييس جودة الأرباح المشتقة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

تشير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إلى الملاءمة والموثوقية، وبما أن الملاءمة تعتمد على القدرة التنبؤية فإنه تم التوجه إلى استخدام جودة الأرباح بدلاً من جودة الإفصاح المالي بشكله العام، كما أن القدرة التنبؤية ضرورية للملاءمة لتأثيرها في القرارات وفي تكوين التوقعات حول الأرباح المستقبلية والسيولة النقدية، كما تعد من مهام الأرباح الحالية وعناصر الدخل الجاري لتكوين التوقعات المستقبلية، وتستخدم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كمتطلبات لإنجاز أهداف الإفصاح المالي والدخل كشيء محدد بواسطة مفاهيم محررة من المخاطر يفترض منها تحقيق تلك الخصائص.

٤/٢/٣ مقاييس جودة الأرباح المشتقة من القرارات التنفيذية:

وهي المقاييس التي تركز على دوافع وخبرات معدي التقارير المالية والمدققين، وهناك مدخلان في هذا الخصوص، حيث يشير المدخل الأول إلى أن جودة الأرباح ترتبط بشكل عكسي مع حجم الاجتهادات والتقديرات ومتطلبات التنبؤ لمعدي التقارير المالية، فالجودة تنخفض مع زيادة وجود الأرقام المعلن عنها التي يجب أن تقدر من قبل المديرين كجزء من تنفيذ معايير الإفصاح المالي، ويشير المدخل الثاني إلى الجودة التي ترتبط بشكل عكسي مع الدرجة التي يستفيد معد التقارير المالية من مزايا متطلبات الإفصاح المالي لممارسة أحكام وضع التنبؤات والتقديرات.

٥/٢/٣ مقاييس جودة الأرباح المحاسبية الأكثر شيوعاً واستخداماً:

سوف يتم عرض بعض المقاييس الأكثر استخداماً في الدراسات السابقة على النحو التالي:

١/٥/٢/٣ استمرارية الأرباح المحاسبية:

استخدم الكثير من الباحثين استمرارية الأرباح كمقياس لجودتها أي كلما كان من المتوقع استمرار الأرباح في المستقبل كلما كانت الأرباح جيدة، ومن ثم تكون الأرباح منخفضة الجودة

عندما تتضمن بعض المكونات العرضية وغير المنكررة مما يجعل الأرباح الحالية مؤشراً غير جيد للأرباح المستقبلية، مما يعني أن تحقيق مستوى معين من الأرباح لا يعد مؤشراً عن أداء الشركة، فقد يكون جزء كبير من هذه الأرباح ناتجا عن أنشطة غير عادية وبنود استثنائية للمنشأة (أحمد، ٢٠١٣، ص ٢٢).

وفي نفس السياق يمكن القول وعلى اعتبار أن رقم صافي الربح يتكون من بنود متكررة وبنود غير متكررة، فإن الربح الدائم أو المتكرر يتميز بدرجة عالية من الثبات والتواتر في الحدوث ويمكن التنبؤ بمعدل نموه بدرجة معقولة، كما أن التدفقات النقدية سوف تأخذ في النهاية المستوى المتوقع على أساس معدلات النمو المستقرة للربح الدائم، وعلى ذلك فإن القدرة التنبؤية لرقم الربح الظاهر في القوائم المالية يمكن تحسينها إذا ما تم تنحية المكونات المؤقتة لرقم الربح، وهي غير مرتبطة بشكل مباشر بأنشطة وعمليات الشركة التشغيلية، وتتصف بدرجة عالية من الثقل وعدم الثبات (أحمد، ٢٠١٣، ص ٢٢)

وتعتبر المستحقات مكون من مكونات الأرباح الأكثر تحديدا ومؤشراً على الاستمرارية، وقد تم تعريف المستحقات بأنها رأس المال العامل غير النقدي والإهلاك، وتلك الأرقام يمكن الحصول عليها من بيان رأس المال العامل أو الميزانية العمومية والتعريف الأكثر شيوعاً لها هو الفرق بين الأرباح والتدفقات النقدية حيث يمكن الحصول على بيانات التدفق النقدي من قائمة التدفقات النقدية (Dechow, et.al 2010, p 353)

ويمكن أن تؤدي بعض الممارسات التي تمارسها إدارة الأرباح كالتغيير في السياسات المحاسبية إلى الخفض من استمرارية الأرباح (عفيفي، ٢٠١١، ص ١٨٦-١٨٧).

٢/٥/٢/٣ جودة الاستحقاقات:

تعتبر الاستحقاقات مكوناً رئيسياً من مكونات رقم الربح المحاسبي وبناء عليه فإن جودة الأرباح المحاسبية تتوقف على دقة تقدير الاستحقاق المحاسبي، ويتكون الاستحقاق المحاسبي من شقين:

الشق الأول: يتمثل في استحقاق غير اختياري (Non-Discretionary Accruals (NDA) يعكس استخدام إدارة المنشأة لأساس الاستحقاق لتحقيق مقابلة عادلة بين إيرادات الفترة والمصروفات التي ساهمت في توليدها وفقاً للمعايير المحاسبية المقررة ودون أي تدخل من قبل الإدارة لإحداث أي تأثير على طرفي المقابلة، وهي مستحقات ذات صلة بظروف بيئة العمل الخاصة بالوحدة الاقتصادية ولا يوجد بدائل لقياسها (الابباري، ٢٠١١، ص ٩٣).

وقد تم تعريفها في دراسة أخرى بأنها ذلك الجزء من الأرباح الذي يرجع إلى تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي بطريقة تفرضها الظروف المحيطة بالمنشأة، بحيث تحتم تلك الظروف زيادة أو تخفيض حجم إيرادات أو مصروفات الفترة المحاسبية دون تدخل الإدارة، ومن أمثلة ذلك نمو الإيرادات الأجلة بصورة طبيعية نتيجة لزيادة حجم الطلب على منتج المنشأة دون التوسع في شروط الائتمان التجاري (أبو الخير، ١٩٩٧، ص ٦٣).

الشق الثاني: يتمثل في الاستحقاق المحاسبي الاختياري (Discretionary Accruals (DA) والذي يعكس استخدام الإدارة لأساس الاستحقاق المحاسبي للتأثير على الربح المقرر (زيادة أو

تخفيضاً) للوصول إلى مستوى الربح المرغوب اعتماداً على استخدامها لحكمها الشخصي تحقيقاً لغرض أو لأغراض معينة (الإبياري، ٢٠١١، ص ٩٣).

وتمثل الاستحقاقات الاختيارية ذلك الجزء من الأرباح الذي يرجع إلى اختيار الإدارة ولو بصورة جزئية من حيث التأثير في حجم وتوقيت التقرير عن الأحداث المؤثرة في الأرباح، مثل تسهيلات شروط الائتمان التجاري للعملاء لزيادة حجم المبيعات (أحمد، ٢٠١٣، ص ٢٤)، دون أن يصاحب ذلك زيادة في مخصصات مقابلة الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم التحصيل تعبر عن إستراتيجية زيادة الأرباح المنشورة وتوقيت تنفيذ عملية إزاحة الأصول المتقدمة وما يترتب عليها من إيرادات ومصروفات غير عادية من العمليات الاختيارية والتي تؤثر على صافي الربح (أبو الخير، ١٩٩٧، ص ٦٤).

يتطلب أساس الاستحقاق المحاسبي تحديد توقيت الاعتراف بالإيراد وتحديد النفقات التي ساهمت في تحقيق هذا الإيراد وإجراء مقابلة بينهما وتتحكم المنشأة في جزء من عملية المقابلة وخصوصاً فيما يتعلق بإيرادات ومصروفات نهاية الفترة مثل تأجيل الاعتراف بإيرادات تحققت في نهاية الفترة إلى الفترة المالية التالية أو الخلط في معالجة البعض الآخر منها ما بين مصروفات إيراديه ورأسمالية (الإبياري، ٢٠١١، ص ١٠٨).

وقد أشارت دراسة (عبدالعال، ٢٠١٢، ص ٥٠، ٥١) إلى إمكانية تقسيم حسابات الاستحقاق أيضاً إلى:

أولاً: استحقاقات وفقاً لأنشطة المشروع: والتي تنقسم إلى حسابات الاستحقاق الناتجة عن الأنشطة التشغيلية وحسابات الاستحقاق الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية وحسابات الاستحقاق الناتجة عن الأنشطة التمويلية.

ثانياً: استحقاقات وفقاً للفترة المحاسبية المرتبطة بها: وتنقسم إلى حسابات الاستحقاق قصيرة الأجل (المتداولة/ الجارية)، وتسمى أحياناً استحقاقات رأس المال العامل وهي تسويات تشتمل على الأصول والالتزامات قصيرة الأجل تدعم العمليات اليومية للشركة، وحسابات الاستحقاق طويلة الأجل (غير المتداولة) وهي تسويات تتعلق بصافي الأصول طويلة الأجل.

ثالثاً: استحقاقات وفقاً لرغبة وعدم رغبة الإدارة في التلاعب: وتنقسم إلى حسابات الاستحقاقات الاختيارية (المستحقات غير العادية)، وحسابات الاستحقاق غير الاختيارية (المستحقات العادية).

وتتميز حسابات الاستحقاقات الاختيارية بوجود عدة بدائل لقياسها، وتقوم الإدارة بالاختيار بين هذه البدائل مما يعنى توافر حرية للإدارة لتحديد قيمة هذه الحسابات، ولذلك تستخدم في ممارسات إدارة الأرباح على خلاف حسابات الاستحقاق غير الاختيارية، فإنه لا توجد مرونة في تحديد قيمتها حيث لا توجد بدائل لقياسها ولكونها أيضاً تنشأ عن أنشطة طبيعية تقوم بها الشركة وتستخدم في قياسها أسس ومعايير محددة بدقة لا توجد بها مساحة للحكم الشخصي أو التدخل المتعمد من قبل الإدارة في تحديد هذه الحسابات مما يعنى صعوبة استخدامها في ممارسات إدارة الأرباح، ومن الأمثلة على تلك الحسابات الأصول والالتزامات التي يتم تحديد قيمتها من خلال اتفاقيات تعاقدية (عبدالعال، ٢٠١٢، ص ٥١).

وتوفر محاسبة الاستحقاق آلية للتلاعب برقم صافي الدخل من خلال تسجيل إيرادات وهمية أو تأجيل الاعتراف بالمصروفات، والذي ينعكس بالتالي على الحسابات المختلفة التي تمثل رأس المال العامل، لذلك يمكن اعتبار العلاقة بين رأس المال العامل (الذي يخضع للتلاعب) والتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (الذي لا يخضع للتلاعب) مؤشراً لإدارة الأرباح فإذا لم تكن الشركة متورطة في ممارسة إدارة الأرباح فسوف تنصف تلك العلاقة بالثبات (صالح، ٢٠١٠، ص ١٤).

وتجدر الإشارة إلى أن الجزء النقدي من الربح يمد مستخدمي التقارير المالية بمعلومات تتسم بالملاءمة والموثوقية، أما الجزء المستحق فيمدهم بمعلومات ملائمة ولكن تكون درجة الوثوق بها أقل من الجزء النقدي (بيومي، ٢٠١٢، ص ٩٦).

٣/٥/٢/٣ القدرة على التنبؤ:

تشير القدرة التنبؤية للأرباح إلى مدى قدرة الأرباح المفصح عنها في القوائم المالية على التنبؤ بالأداء المستقبلي للشركة، فكلما انخفضت أخطاء التنبؤ، كلما زادت القدرة التنبؤية للأرباح، وفي هذا الإطار فقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية FASB الهدف الرئيسي للمحاسبة بأنه تقديم معلومات مفيدة يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، حيث يعتمد المستثمرون والدائنون في معظم قراراتهم على التنبؤات الخاصة بالأرباح المستقبلية والتدفقات النقدية المستقبلية وذلك من حيث تحديد مدى قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية للتوزيعات المستقبلية، ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية لسداد التزاماتها، وكذلك تحديد قدرة المنشأة على توليد أرباح مستقبلية تساهم في نمو المنشأة واستمرارها، ولقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن المعلومات التي تقدمها الأرباح المحاسبية تقدم تنبؤات بالتدفقات النقدية المستقبلية بشكل أفضل من المعلومات التي تقدمها التدفقات النقدية الحالية والتاريخية؛ وذلك لأن الربح المحاسبي يتضمن بعض البنود التي سوف تتحول في الفترة التالية إلى تدفقات نقدية، وفي نفس الوقت نجد أن هذه البنود غير متضمنة في التدفقات النقدية الحالية (أحمد، ٢٠١٣، ص ٢١).

٤/٥/٢/٣ تمهيد الأرباح المحاسبية:

يتم تعريف تمهيد الأرباح المحاسبية بأنه عملية تستهدف الإدارة من خلالها توجيه إشارات معينة بانخفاض درجة المخاطرة المتعلقة بالاستثمار في الوحدة الاقتصادية، وتخفيض حدة التقلبات والتفاوت في الأرباح المعلن عنها عن طريق تغيير وتبديل مكونات الأرباح المحاسبية في إطار ما تسمح به المعايير المحاسبية وذلك بغرض التأثير على القرارات الاقتصادية لمستخدمي التقارير المالية (عبدالعال، ٢٠١٢، ص ٦٠؛ الرسيني، ٢٠١٠، ص ٩٩) فيعتمد تخفيض تقلبات الربح على المفاضلة بين بدائل القياس والتقييم المحاسبي (إبراهيم، ٢٠٠٦، ص ٢).

ويهدف تمهيد الربح إلى التلاعب من خلال تخفيف تقلبات الربح على إنتاج سلسلة مستقرة نسبياً من الأرباح وذلك بغرض تخفيض درجة المخاطرة وبالتبعية زيادة قيمة المنشأة في المدى الطويل، فالمخاطرة ترتبط بدرجة التقلب، وكلما انخفض التقلب في الربح كلما قلت المخاطرة وهذا الشكل من التلاعب يستلزم أن تحقق المنشأة أرباحاً كبيرة بدرجة كافية في بعض السنوات بما يسمح بتكوين احتياطات مستنيرة تستخدم من أجل تنظيم الربح عند الضرورة أي تخفيض الربح في السنوات المزدهرة وتخزينه لمقابلة انخفاض الربح في السنوات الرديئة (عبدالعال، ٢٠١٢، ص ٦٠).

وأشارت دراسة (خليل، ٢٠١٢، ص ٢) إلى أن هناك ثلاث طرق لتمهيد الربح:

الطريقة الأولى: يمكن للإدارة أن تتحكم في توقيت حدوث أحداث معينة (مثل البحوث والتطوير)؛ لتخفيض التغيرات في الربح المقرر عنه وتوقيت الاعتراف بهذه الأحداث.

الطريقة الثانية: يمكن أن تقوم الإدارة بتخصيص إيرادات ومصروفات معينة على الفترات المحاسبية المختلفة على سبيل المثال يمكن أن تقوم الإدارة باختيار إما طريقة القسط الثابت أو الاستهلاك المعجل عند حساب مصروفات الاستهلاك السنوي.

الطريقة الثالثة: قد تقوم الإدارة باستخدام أساليب معينة لتصنيف بنود الربح المعينة إلى أنواع مختلفة (مثل البنود العادية والبنود غير العادية).

وقد رأيت العديد من الدراسات أن تمهيد الربح يعبر عن سلوك متوازن رشيد يتبعه المديرون ونتيجة لذلك ظهرت الاستراتيجيات الإدارية المختلفة التي تبرز سلوك الإدارة تجاه التدخل في الأرباح، وممارسة تمهيد الربح منها إستراتيجية تعظيم الأرباح، وإستراتيجية تذبذب الأرباح وإستراتيجية الحد من التباين في الأرباح (تخفيض درجة التذبذب في الأرباح)، فقد ظهرت أنواع متعددة مختلفة من عملية تمهيد الربح منها: التمهيد الطبيعي للربح، التمهيد المتعمد للربح والذي يتضمن التمهيد الحقيقي للربح والتمهيد الاصطناعي للربح والتمهيد التصنيفي للربح (خليل، ٢٠١٢، ص ٢).

ويمكن تصنيف تمهيد الأرباح على أنه خاصة إيجابية أو سلبية للأرباح، اتساقاً مع استمرارية الأرباح والقدرة التنبؤية للأرباح، فإن الأرباح تكون أقل تقلباً وأكثر قدرة على التنبؤ، ومن هنا فإن تمهيد الأرباح يعتبر مؤشراً على جودة الأرباح المحاسبية، على الجانب الآخر فإنه يمكن اعتبار تمهيد الأرباح كتخفيض في المحتوى المعلوماتي للأرباح، وأنه كقناع يخبيء في داخله الأداء الحقيقي للشركة، وفي ظل وجهة النظر هذه فإن تمهيد الأرباح يعتبر مقياساً لاستخدام الإدارة ممارسات إدارة الأرباح، وعلى اعتبار أن ممارسات إدارة الأرباح هي سلوك غير مرغوب فيه فإن تمهيد الأرباح مرتبط بانخفاض جودة الأرباح المحاسبية (Ewart and Wagenhofer, 2011, P 33,34)

ومما سبق عرضه يتضح الاختلاف في وجهات النظر حول أسلوب تمهيد الربح فالبعض يرى أنه أداة إيجابية تعمل على مساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم من الأطراف ذوي التعامل مع الشركة في اتخاذ قراراتهم، والبعض الآخر يرى أنه أداة سلبية تعمل على تضليلهم.

٥/٥/٢/٣ القيمة الملانمة:

تركز القيمة الملانمة للأرباح المحاسبية كأحد خصائص جودة الأرباح على طبيعة الربط بين المحتوى المعلوماتي للأرباح المحاسبية والمحتوي المعلوماتي للمتغيرات السوقية المدروسة (سالم، ٢٠١٣، ص ٥٨)، أي أن تكون المعلومات المحاسبية مرتبطة بالاستخدام المتوقع والهدف المطلوب منها، وبحيث تكون المعلومات المحاسبية متفقة مع احتياجات مستخدمي التقارير المالية، (الصمادي وعوض، ٢٠١٢، ص ٨)، فمن المفترض أن الأرقام المحاسبية تساهم في تسهيل التنبؤ بالتدفقات النقدية للشركة وتساعد المستثمرين الحاليين والمرتبين على تقييم المخاطر والعائدات بالشركة (عبدالعال، ٢٠١٢، ص ٦١).

وعلى اعتبار أن القيمة الملائمة للرقم المحاسبي تعني ارتباط هذا الرقم مع مقياس ما للقيمة مثل أسعار الأسهم، فإذا كان هذا الرقم يزيد قوة العلاقة المقدره بينهما بشكل معنوي فهنا يمكن القول أنه ذو قيمة ملائمة، أما إذا لم يكن هناك علاقة معنوية بين الطرفين فإن الرقم المحاسبي ليس ذا قيمة ملائمة، وتعتمد دراسات مدخل القيمة الملائمة على نموذجين لقياس القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وهما نموذج السعر ونموذج العائدات حيث يعتر نموذجياً السعر والعائدات أكثر النماذج المستخدمة لدراسة العلاقة بين الأرباح المحاسبية وأسعار الأسهم السوقية وتغيراتها (بيومي، ٢٠١٢، ص ١٠١).

ويتضح للباحثون مما سبق أن رقم الربح المحاسبي يتصف بالملاءمة فقط إذا عمل على مساعدة مستخدمي التقارير المالية في اتخاذ قراراتهم الرشيدة الأمثل بالنسبة لهم.

٦/٥/٢/٣ التحفظ المحاسبي:

يعد مبدأ التحفظ المحاسبي من أهم المبادئ المحاسبية ذات التأثير الكبير عند إعداد القوائم المالية، حيث يعمل التحفظ المحاسبي على تعزيز الثقة في القوائم المالية مما يساعد مستخدمي التقارير المالية في اتخاذ قراراتهم بكفاءة، ويشير مفهوم التحفظ المحاسبي إلى وجوب الإقرار بالقيم الأقل للأصول والإيرادات والقيم الأعلى للالتزامات والمصروفات، فيجب تعجيل الاعتراف بالمصروفات وتأجيل الاعتراف بالإيرادات، واحتساب الدخل الذي يؤدي إلى أقل قيمة بين مجموعة البدائل المتاحة أي الاعتراف بالخسائر المتوقعة دون الأرباح المتوقعة، فيتم إدراج القيم الدنيا للأصول والإيرادات والقيم العليا للالتزامات والمصروفات في حالات عدم التأكد (أحمد، ٢٠١١، ص ٢).

ويتيح التحفظ المحاسبي للإدارة الاختيار بين السياسات المحاسبية وإجراء التقديرات المحاسبية وتحديد توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات من خلال اختيار البدائل المحاسبية التي من شأنها تخفيض قيمة الأصول وتعظيم قيمة الالتزامات وتعجيل الاعتراف بالمصروفات مقارنة بالإيرادات أي اتخاذ نوعين من الممارسات المحاسبية المتحفظة هما تعجيل الاعتراف بالخسائر المحتملة وتأجيل الاعتراف بالمكاسب المحتملة حتى تتحقق (حسين، ٢٠١٣، ص ٥).

٧/٥/٢/٣ التوقيت الملازم:

توقيت الاعتراف بالحدث الاقتصادي عادة لا يتطابق مع توقيت حدوث الحدث الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى الأعراف المحاسبية كالتحفظ المحاسبي التي تقع خلف عملية القياس المحاسبي المستند للتكلفة التاريخية أو حتى القيمة العادلة، فعلى سبيل المثال كما يذكر (حسين، ٢٠١٣، ص ٦٠):

أولاً: عادة ما يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الرأسمالية عند حدوث عملية البيع فقط.

ثانياً: لا يتم الاعتراف بقائمة الدخل بأرباح الاستثمار في العقارات التي تتحقق من خلال عدد من السنوات إلا في السنة التي تقرر فيها الإدارة التخلص من ذلك العقار، وينعكس أيضاً الإعلان عن فرص نمو جديدة للشركة في سعر سهم الشركة في الفترة التي يتم من خلالها ذلك الإعلان حتى يؤدي فعلاً إلى زيادة مبيعات الشركة.

ثالثاً: لا يتم الاعتراف نهائياً بعض الأحداث الاقتصادية عند حدوثها مثل العقود المبرمة التي لا تظهر في القوائم المالية رغم أثرها الهام على المركز المالي والمخاطرة المالية للشركة، وبالتالي لا يوجد تطابق كامل بين الواقع الاقتصادي للشركة وما تعرضه قوائمها المالية لوجود اختلافات في أبعاد لتوقيت الاعتراف والقياس وبالتالي يتوقع أن تكون القوائم المالية متأخرة عن الواقع في طرحها للمعلومات المحاسبية.

وما سبق يتضح للباحثون تعدد التصنيفات التي قامت الدراسات السابقة بتصنيف خصائص الأرباح بها، فكل دراسة قامت بتصنيفها ووضع مقاييسها على حسب المنظور الخاص بمشكلة بحثها، كما يتضح للباحث أن مقياس المستحقات الاختيارية هو أفضل المقاييس لقياس مدى توافر الجودة في الأرباح المحاسبية نظراً لارتباطه بالجزء التقديري والذي يتطلب استخدام الحكم الشخصي من قبل المديرين الأمر الذي يجعله أكثر عرضة للتلاعب استخدام الممارسات الإدارية، مثلاً عن طريق استخدام الإدارة المرونة لكي تصل إلى رقم الربح المرغوب فيه، الأمر الذي يصعب معه معرفة الأداء والموقف المالي الحقيقي للشركة، مما ينعكس ويؤثر سلباً على جميع الأطراف المتعاملة مع الشركة وحتى على الشركة نفسها في نهاية الأمر.

٣/٣ العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية:

توجد العديد من العوامل التي تؤثر في جودة الأرباح المحاسبية وأن العوامل المؤثرة في جودة الأرباح تكون مرتبطة في الغالب وتعود إلى عامل إدارة الأرباح، وبجانب ذلك العامل ذكرت دراسة (عثمان، ٢٠١١، ص ٦) الحوكمة كعامل مؤثر على جودة الأرباح المحاسبية، ولذا يقوم الباحث بدراسة إدارة الأرباح والحوكمة كعوامل مؤثرة على مستوى جودة الأرباح المحاسبية.

١/٣/٣ إدارة الأرباح:

أشار (Tzovas, 2010, p.7) في دراسته أن ممارسات إدارة الأرباح تعرف بأنها استخدام الإدارة لحكمها الشخصي في التقارير المالية، وذلك إما لخداع حملة الأسهم بشأن الأداء الحقيقي للشركة لتحقيق أهداف خاصة بها أو لخداع الأطراف المتعاملين مع الشركة

بينما يرى محمد (٢٠١٦، ص ٦٠) في دراسته أن المفهوم الشامل لإدارة الأرباح ينطوي على كونها الممارسات الإدارية المتعمدة المشروعة محاسبياً والمستنكرة أخلاقياً، والتي تستهدف التأثير في رقم الربح بالزيادة أو النقصان، حسب الاتجاه الذي ترغبه الإدارة، بعيداً عن الأداء الحقيقي للمنشأة، وذلك باستخدام كل من إدارة الأرباح المحاسبية، وإدارة الأرباح الحقيقية، بهدف تحقيق منفعة شخصية للإدارة، أو بهدف إظهار المنشأة بمظهر الكفاءة أمام مستخدمي المعلومات المحاسبية.

٢/٣/٣ حوكمة الشركات:

تم تعريف حوكمة الشركات بأنها مجموعة من الآليات والإجراءات والنظم والقوانين والقرارات التي تتضمن مجموعة من الخصائص كالانضباط والشفافية والعدالة وإدارة المخاطر، وذلك بغرض تحقيق جودة الأداء التي تعظم بدورها قيمة المنشأة بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف من مساهمين وإدارة وأصحاب المصالح والمجتمع ككل (جريخ، ٢٠١٢، ص ٢٠).

على الرغم من أنه لا يمكن الجزم فيما إذا كانت الحوكمة تقوم بدور فعال، وذات كفاءة في البيئة الكويتية، إلا أنه ومن المفترض أن يعمل التطبيق السليم للحوكمة على مساعدة مستخدمي التقارير المالية للوصول إلى القرار الأمثل من خلال تعزيز مصداقية المعلومات المحاسبية بما تتضمنه من رقم الربح نتيجة لدورها الرئيسي المتمثل في الحد من الممارسات التي تمارسها الإدارة، مما يؤدي إلى تحسين جودة الأرباح المحاسبية وصلاحيّة التقرير المالي.

٤/٣ المفهوم العام لإستراتيجية التنوع:

تتبع هذه الاستراتيجية من قبل المؤسسة عندما ترغب في النمو، ذلك للانتقال إلى مناطق نشاط مختلفة عن طريق تقديم منتجات إلى أسواق جديدة، أو تقديم منتجات جديدة إلى أسواقها الحالية، أو إضافة مراحل إنتاج جديدة أو تقديم بعض الخدمات الجديدة أو إضافة بعض الأسواق الجديدة إلى أسواقها الحالية.

ويري (Ansoff) أن إستراتيجية التنوع تشير إلى انتقال الشركة إلى قطاعات أو صناعات أو شرائح من المستهلكين لم تكن سابقاً من ضمن اهتماماتها، ويعني ذلك دخول الشركة إلى أسواق جديدة ويسمى التنوع الجغرافي أو إضافة منتجات جديدة ويسمى تنوع المنتجات (التنوع المترابط، والتنوع غير المترابط) (Park and Jang, 2012, p. 221).

وأشاروا (Delbufalo et al., 2016, p. 670) إلى أن مفهوم التنوع ينطوي على تعدد نوعية الاعمال التي تقوم بها الشركة، وأشاروا إلى أن هناك مجالات مختلفة للتنوع، فهناك تنوع منتجات، وتنوع جغرافي يختص بموقع الأسواق، كذلك فإن هناك تنوع معرفي، وتنوع إداري والذي يشمل التنوع في الهيكل الإداري والنظم والعمليات الخاصة بالإدارة في الشركة، كذلك (Masud et al., 2017, p. 83) نظروا إلى تنوع الشركات بأنه إستراتيجية تتبعها الشركة لإحداث تغيير في منتجاتها وخدماتها ومناطقها الجغرافية الحالية. وأيضاً أشاروا (Ajay and Madhumathi, 2015, p. 363) أن استراتيجيات التنوع تشمل التوسع عبر السوق (التنوع الدولي) وقطاعات المنتجات (تنوع المنتجات).

واشتدت المنافسة في السنوات الأخيرة بين الشركات للحصول على الأسواق الجديدة أو زيادة حصتها السوقية محلياً ودولياً. وقد شكل هذا الأمر ضغطاً على المديرين الاستراتيجيين لاختيار الإستراتيجية المناسبة للتعامل مع المنافسة، ومن بين الخيارات الاستراتيجية المتاحة أمام المديرين إستراتيجية التنوع (Boz et al., 2013, p. 999). وتستخدم هذه الاستراتيجية من قبل الشركة عندما يكون هناك فرصة في الأسواق لطرح منتج أو خدمة جديدين مع توافر الموارد اللازمة لاستغلالها وتحقيق أرباح جيدة، بالإضافة إلى استغلال الشركة لمواردها وأصولها الملموسة وغير الملموسة وخبراتها الإدارية والتسويقية، وهو ما يؤدي إلى تخفيض النفقات وتوزيع المخاطر على أكثر من نشاط.

يتطلب قرار التنوع كثيراً من الخطوات من أهمها:

١. دراسة جاذبية التنوع، وهل سيؤدي إلى تعظيم الأرباح، وذلك يحتاج إلى بيئة تسويقية داعمة لربحية الشركة.

٢. دراسة تكلفة الدخول إلى السوق بحيث لا تؤدي إلى تخفيض العوائد لفترة زمنية طويلة.

٣. دراسة مستوي التحسن المتوقع علي موقف الشركة التنافسي بحيث لا يؤدي إلي تضارب منتجات الشركة (الروسان، ٢٠١٠، ص ١٦٠). بينما هناك من يري أن التنوع يؤدي إلي زيادة التكاليف، فزيادة مستوي التنوع قد يؤدي إلي زيادة في التكاليف الإدارية، حيث تحتاج الشركة إلي جهود إضافية لمراقبة وتنسيق الأنشطة الجديدة، بالإضافة إلي عدم القدرة علي التكيف مع التغير البيئي والضغط علي الإدارة العليا بسبب زيادة الوحدات الإدارية (Sawada, 2013, p. 110).

كذلك من أكبر التكاليف التي تتحملها الشركة أيضاً التكاليف المرتبطة بمشكلة الوكالة، فغالباً يلجأ المديرون للتنوع من أجل خفض المخاطر المرتبطة بالعمل؛ نظراً لمساهمتها في تقليل خطر حدوث الضائقة المالية. أما من وجهة نظر المالكين فإن التنوع يصب في مصلحتهم عن طريق توسيع حجم الشركة وزيادة هيمنتها في السوق. ونظراً لاختلاف وجهات النظر ولعدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين جاءت تكاليف الوكالة للحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمالكين (Chen and Yu, 2012, p. 523). إذ يري (Andreou et al., 2016) أن التنوع يدمر الثروة بسبب مشكلة الوكالة بين المديرين وحملة الأسهم، إذ يوجد اتجاهان فكريان حاولا تفسير العلاقة بين التنوع والنمو الاقتصادي (الخطيب، ٢٠١٤، ص ١٢٠)، تبني الاتجاه الأول منهما نظرية المزايا النسبية لريكاردو القائمة علي أساس أن التركيز (انخفاض درجة التنوع) يؤدي إلي النمو الاقتصادي؛ عن طريق كفاءة استخدام الموارد. في حين يري الاتجاه الثاني أن التنوع يؤدي إلي تحسن النمو الاقتصادي للأسباب الآتية: تنوع المخاطر عن طريق تنوع الفرص الاستثمارية، وتقليل مخاطر الهيكل الإنتاجي؛ إذ إنه لم يعد معتمدا علي عدد محدود من المنتجات، ورفع كفاءة المورد البشري، وتحسين التكامل بين القطاعات الإنتاجية، وتحسين القيمة المضافة.

٥/٣ الإصدارات المحاسبية وتنوع الشركات:

اعتمد بعض الكتاب علي الاصدارات المحاسبية الرئيسية ممثلة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) لتحديد مفهوم التنوع، وماهية الشركات التي يمكن اعتبارها متنوعة، وما هي مجالات وأبعاد التنوع، حيث أشار (Zheng, 2017, p. 49) إلي أنه في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم ١٤ "التقارير المالية القطاعية" فإن الشركات تكون متنوعة إذا كانت تقوم بإعداد التقارير المالية عن أكثر من قطاع واحد للأعمال، في حين تكون الشركات غير متنوعة إذا كانت تقوم بإعداد تقاريرها المالية عن قطاع واحد. كذلك أشار (Garrido-Prada et al., 2018, p. 7) إلي أهم قاموا بتحديد التنوع في الشركات علي أساس تنوع المنتجات والتنوع الجغرافي وذلك بالاعتماد علي معايير التنوع الواردة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٨ (IFRS 8) باسم "القطاعات التشغيلية".

وبين المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٨ "القطاعات التشغيلية" والذي حل محل معيار المحاسبة الدولي رقم ١٤ "التقارير المالية للقطاعات"، وكذا بمراجعة معيار المحاسبة المصري رقم ٤١ "القطاعات التشغيلية" أسس تصنيف القطاعات التشغيلية التي تناولها كلا من المعيار والتي يمكن الاسترشاد بها كمجالات أو أبعاد لتنوع الشركات قد شملت مجالات عديدة هي: طبيعة

المنتجات والخدمات، وطبيعة العمليات الإنتاجية، ونوع أو فئة عملاء المنتجات والخدمات، والطرق المستخدمة في توزيع المنتجات وتقديم الخدمات، وطبيعة البيئة التنظيمية مثل العمل المصرفي أو التأمين أو المرافق العامة، والمناطق الجغرافية.

٦/٣ الأسباب المؤدية إلى اتباع استراتيجية التنوع:

قد تختار المنشأة، اتباع هذه الاستراتيجية لجملة من الأسباب والضغوط منها:

١. **الضغط السيكولوجي:** إن القيام بنفس الأعمال طيلة الوقت وبشكل روتيني، يولد الرغبة بعمل شيء آخر مختلف لتقليل الملل والضجر. وإن القيام بأعمال جديدة ومختلفة يولد المرونة العالية، لأنه بخلاف ذلك يمكن أن تتوقف قدرة المنشأة على التغيير، إن فوائد ومزايا التركيز (Concentration) غالباً ما تحمل معه خطورة الإفراط في التخصص (Over-Specialization)، حيث كل منتج وكل عملية، وكل تكنولوجيا، وكل سوق يصبح في النهاية قديماً، ولربما يبقي حجم المبيعات كما هو، ولربما يزداد فعلاً، غير أن الأرباح تتلاشي.
٢. **الضغط الاقتصادي:** وهنا لا بد من الاستفادة من وفورات الحجم الكبير، وكذلك ضرورة الذهاب إلى أسواق جديدة واعدة تؤدي إلى زيادة أرباح المنشأة.
٣. **ضغط التكنولوجيا:** تعد التكنولوجيا قوة تدفع المنشآت نحو التنوع، وتميل التكنولوجيا بطبيعتها نحو التفرع، فما أن تبدأ التكنولوجيا إنتاج منتج معين حتى تصبح مجموعة كاملة من التقنيات التي تولد قدراً كبيراً من المنتجات المختلفة لعدد كبير من الأسواق المختلفة. إن نجاح التنوع على أساس التكنولوجيا يتطلب أن تكون التكنولوجيا محددة أي عملية وليست نظرية فقط، كذلك يجب أن تكون مميزة أي أن لها القدرة على منح منتج المنشأة خصائص القيادة. يضاف إلى ذلك أن تكون التكنولوجيا مركزية وليست عرضية بالنسبة للمنتج أو الخدمة التي تنتج فيها المنشأة.
٤. قد يكون التنوع هو الطريقة الوحيدة لسد فجوة التخطيط (Planning Gap) فإذا كان سوق المنشأة عالمياً، كان مدي منتجاتها شاملاً، وكانت المنشأة مربحة، وحينها يكون التنوع هو المسار المنطقي للنمو.
٥. يستخدم التنوع في أوقات عديدة بوصفه طريقة لاستخدام النقد الاحتياطي فإذا ما كانت المنشأة ذات إدارة جيدة بحيث تمتلك فائضاً في التدفق النقدي، فإنها بدلاً من مجرد استثمار النقد تقوم بشراء أو بناء عمل جديد.
٦. خوف المنشأة من وصول منتجها أو خدمتها الرئيسية إلى مرحلة التشبع أو الاستقرار في مراحل تطورها. وقد عبر دونالدسون أيضاً عن هذا الأمر بالقول إن التنوع يسمح للمنشأة بأن تعيد الحياة إلى الموت أو الزوال الحتمي للبعض من الأسواق والمنتجات.
٧. يعتبر موضوع إدامة النمو أحد الأسباب الأساسية وراء التنوع، لذلك يعد واحداً من المصادر الأكثر شيوعاً لنمو المنشأة، ومن المحتمل أن تتخفف الأرباح حينما يقود السعي وراء مستويات النمو العالية بالمنشأة إلى أعمال هامشية أكثر.

٨. عندما تكون الأهداف التنظيمية صعبة التحقيق عند الاستمرار في سوقها يجب عليها أن تبحث عن تحقيق أهدافها الأساسية في النمو وتقليل المخاطر في مجالات سوقية جديدة. كما يدخل ضمن نفس الإطار ما يمكن أن تطلق عليه بالحجم الخطأ (Wrong size) للمنشأة، حيث تصبح استراتيجية التنوع ضرورية لخلق توازن في مجالات عمل المنشأة، وهنا يتطلب الأمر ألا تدخل المنشأة في مجالات جديدة لم تكن لديها خبرة فيها أو تجربة معقولة.

٩. تقوم بعض المنشآت بالتنوع من أجل الاستغلال الكامل للمهارات الإدارية العامة لمديريها التشغيليين وفي المستويات العليا، ولكي تقوم أيضاً باجتذاب المديرين الجيدين أو الإبقاء والمحافظة عليهم.

١٠. الرغبة في تعديل التارجحات في تيارات الدخل الدورية توفر سبباً آخر للتنوع، وهو السبب الذي يتماشى مع الرغبة في بناء محفظة متوازنة من الأعمال، حيث يمكن لمولدي النقد أن يساعدوا في تمويل المشاريع التي تتطلب النقد بشكل كبير (منصور وحسين، ٢٠٠٣، ص ٢٩٢-٢٩٤).

٧/٣ مقاييس التنوع:

اختلفت طرق قياس تنوع الشركات حسب طبيعة التنوع، وذلك كما يلي:

استخدمت دراسة (Bhatia and Thakur, 2018) نموذج (Jacquemin and Berry, 1979)، وأشارت إلي أن دراسة (Jacquemin and Berry, 1979) نظرت إلي التنوع باعتباره تنوع قطاعات الصناعة التي تعمل بها الشركة:

$$td = \sum_{i=1}^n p_i \times \ln(1/P_i)$$

حيث أن:

td : إجمالي التنوع

n : عدد قطاعات الصناعة التي تعمل فيها الشركة.

p_i : مساهمة مبيعات القطاع في إجمالي مبيعات الشركة.

Ln : اللوغاريتم الطبيعي

كذلك اعتمد (Jafarinejad et al., 2018) في قياس التنوع علي عدة قطاعات الأعمال، وعدد القطاعات الجغرافية، ثم قاموا بقياس التنوع باستخدام مؤشر (Herfindahl) للتنوع والذي يعتمد علي المبيعات كبديل لقياس التنوع وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$HERF_{it} = \sum \left(\frac{ssales_{it}}{fsales_{it}} \right)^2$$

حيث أن:

$ssales_{it}$: تمثل مبيعات القطاع، سواء صناعي أو جغرافي للشركة i في السنة t .

$fsales_{it}$: تمثل إجمالي مبيعات الشركة i لجميع القطاعات في السنة t .

دراسة (Shen et al., 2018) قاموا بقياس مستوي التنوع من خلال عدد الصناعات التي تعمل فيها المنشأة، حيث تم تحديد درجة واحدة لمستوي التنوع إذا كانت المنشأة تعمل في صناعة واحدة، ودرجتان إذا كانت تعمل في صناعتين، وثلاثة درجات إذا كانت تعمل في ثلاث صناعات أو أكثر. وقد اتبع الباحث في قياس تنوع الشركات الطريقة التي استخدمها (Shen et al., 2018) في قياس مستوي التنوع والتي تقوم علي تقسيم مستوي التنوع إلي ثلاثة مستويات، كونه يمثل النموذج الأكثر شيوعاً للخيارات الإستراتيجية المحتملة التي يمكن أن تتبعا المؤسسة عند تبنيتها للتنوع الدولي والقطاعي.

بينما قام كلا من (Krapl, 2015)، (Lin et al., 2018) بقياس التنوع من منظور جغرافي دولي، حيث استخدم (Krapl, 2015) في قياس التنوع الدولي المؤشرات الأربعة التالية: نسبة المبيعات الأجنبية، نسبة الأصول الأجنبية، تنوع القطاعات الجغرافية، تنوع العملات الأجنبية بالنسبة للدولار الأمريكي بينما قام (Lin et al., 2018) بقياس التنوع الدولي من خلال مؤشرين فقط هما نسبة الأصول الأجنبية إلي إجمالي الأصول، وعدد الفروع الأجنبية.

٨/٣ أثر التنوع القطاعي والتنوع الجغرافي علي جودة الأرباح: تطوير الفروض

في هذا الجزء سوف يتناول الباحثون كيفية تطوير كل من الفرض الرئيسي والفروض الفرعية على النحو التالي:

١/٨/٣ أثر التنوع القطاعي والتنوع الجغرافي علي جودة الأرباح المحاسبية:

باستخدام عينة من الشركات في أمريكا كشفت دراسة (El Mehdi and Seboui, 2011) ان إدارة الأرباح في الشركات المتنوعة كانت أكثر منها في الشركات غير المتنوعة، وأن التنوع الجغرافي يؤدي إلي زيادة هذه المشكلة، بينما يقلل التنوع الصناعي منها، كما بينت النتائج أن الدمج بين التنوع الجغرافي والتنوع الصناعي يفاقم من مشكلة إدارة الأرباح. وانتهت دراسة (Farooqi et al., 2014) إلي نتائج هامة أبرزها ان التنوع الصناعي وإحداث دمج بين التنوع الصناعي والتعليم الدولي يؤديان إلي تفاقم مشكلة إدارة الأرباح الحقيقية، بينما يؤدي التنوع الدولي إلي تخفيف هذه المشكلة، كذلك توصل الباحثون إلي أن انخفاض قيمة الشركة نتيجة إدارة الأرباح الحقيقية يظهر بشكل أكبر في كل من الشركات التي تتبع التنوع الصناعي، والشركات التي تدمج بين التنوع الصناعي والتنوع الدولي، في حين لم يحدث الانخفاض السابق في قيمة الشركة بالنسبة للشركات التي تتبع التنوع الدولي.

كذلك توصلت دراسة (Ajay and Madhumathi, 2015) إلي أن إدارة الأرباح من خلال الأصول ترتبط بشكل إيجابي مع تنوع الشركات بالنسبة للأسواق والمنتجات، وان ممارسات إدارة الأرباح من خلال الإنفاق الاختياري بالنسبة للمشروعات تكون أكبر في حالة تركيز المنتجات، وباستخدام عينة من الشركات غير المالية المدرجة في البورصة في باكستان توصلت دراسة

(Masud et al., 2017) أن الشركات التي تتبع مزيجاً من التنوع الصناعي والتنوع الجغرافي تقلل من ممارسات إدارة الأرباح، وقد فسّر الباحثون ذلك بأن الشركات المتنوعة تزيد التدفقات النقدية لديها والتي تخفض بدورها من تقلبات الأرباح، وبالتالي فإن دوافع المديرين لإدارة الأرباح تكون أقل في هذه الشركات، ومما سبق يتوقع الباحث وجود علاقة بين التنوع وجودة الأرباح المحاسبية، وبالتالي يمكن للباحث اشتقاق الفرض الرئيسي العمدي التالي:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتنوع القطاعي والجغرافي علي جودة أرباح الشركات الكويتية.

٢/٨/٣ أثر التنوع القطاعي علي جودة الأرباح المحاسبية:

تعد إستراتيجية التنوع إحدى الوسائل الرئيسية لضمان بقاء الشركات ونموها واستمرارها، وتحسين هامش الربح خاصة في الأسواق العالمية التي تتسم بالتعقيد والتغيير البيئي (Kang, 2013, p. 413; Chen and Chang, 2012, p. 1032). إذ توفر إستراتيجية التنوع فرصاً لجذب العملاء الذين لديهم ميول نحو تعدد الخيارات؛ من خلال تقديم مجموعة من المنتجات أو الخدمات التي تلبي حاجاتهم ورغباتهم المتغيرة والمتنوعة، فتلجأ الشركات وفقاً للنظرية المستندة إلي الموارد (Resource-Based View) إلي تنوع أنشطتها لاستغلال مواردها بأفضل طريقة؛ عن طريق إحداث التكامل بين وحدات الشركة، أي أن الشركة تستخدم الأصول الزائدة بدلاً من بيعها. حيث تمكنت الشركات التي نوعت خدماتها من الحصول علي موفورات الحجم والنطاق (الاستفادة من اقتصاديات الحجم). كما استفادت من خبراتها السابقة ومنحنيات التعلم في استغلال الفرص الموجودة في السوق، وتعظيم الفائدة من العلاقات المتبادلة بين قطاعات الأعمال. وقد أسهم ذلك في خفض تكاليف تقديم الخدمات؛ من خلال توزيع التكاليف الثابتة علي أكبر عدد ممكن من الخدمات، وقد انعكس ذلك علي تكلفة تقديم الخدمة الكلية.

هناك من يري أن إستراتيجية التنوع يمكن أن تؤدي إلي زيادة في التكاليف نتيجة صعوبة التنسيق بين الأنشطة المختلفة، كما ظهرت تكاليف الوكالة نظراً لعدم تماثل المعلومات وصعوبة المواءمة بين الإدارة العليا في الشركة وإدارات الشركات التابعة (Chen and Yu, 2012, p. 520). إذ لم تستقد بعض الشركات من إستراتيجية التنوع في تحسين قيمتها السوقية؛ بسبب عدم قدرتها علي إيجاد حالة من التكامل والتآزر بين مختلف الأنشطة والسيطرة والرقابة عليها. لذا تعمل الشركات لاكتساب الميزة التنافسية وتحقيق القيمة السوقية المنشودة بشكل يضمن لها النجاح علي المدى البعيد؛ من خلال التوسع والنمو في الأسواق المختلفة، واغتنام الفرص المتاحة لمواجهة ضغوط المنافسة الحالية والمحتملة. بناءً علي ما سبق تسعى الشركات إلي اختبار البديل الاستراتيجي المتوافق مع إمكاناتها الداخلية والمتوائم مع بيئتها الخارجية، ومن بين هذه البدائل إستراتيجية التنوع.

يتطلب قرار التنوع كثيراً من الخطوات من أهمها أولاً: دراسة جاذبية التنوع، وهل سيؤدي إلي تعظيم الأرباح، وذلك يحتاج إلي بيئة تسويقية داعمة لربحية الشركة. ثانياً: دراسة تكلفة الدخول إلي السوق بحيث لا تؤدي إلي تخفيض العوائد لفترة زمنية طويلة. ثالثاً: دراسة مستوي التحسن المتوقع علي موقف الشركة التنافسي بحيث لا يؤدي إلي تضارب منتجات الشركة (الروسان، ٢٠١٠، ص ١٦٣). بينما هناك من يري أن التنوع يؤدي إلي زيادة التكاليف، فزيادة مستوي التنوع قد يؤدي إلي

زيادة التكاليف الإدارية، حيث تحتاج الشركة إلى جهود إضافية لمراقبة وتنسيق الأنشطة الجديدة، بالإضافة إلى عدم القدرة على التكيف مع التغيير البيئي والضغط على الإدارة العليا بسبب زيادة الوحدات الإدارية (Sawada, 2013, p. 111). كذلك من أكبر التكاليف التي تتحملها الشركة أيضاً التكاليف المرتبطة بمشكلة الوكالة (agency problems)، فغالباً يلجأ المديرون للتنوع من أجل خفض المخاطر المرتبطة بالعمل؛ نظراً لمساهمتها في تقليل خطر حدوث الضائقة المالية. أما من وجهة نظر المالكين فإن التنوع يصب في مصلحتهم عن طريق توسيع حجم الشركة وزيادة هيمنتها في السوق. ونظراً لاختلاف وجهات النظر ولعدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين جاءت تكاليف الوكالة للحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمالكين (Chen and Yu, 2012, p. 524). إذ يري (Andreou et al., 2016) أن التنوع يدمر الثروة بسبب مشكلة الوكالة بين المديرين وحملة الأسهم، وبالتالي يمكن للباحث اشتقاق الفرض البحثي العدمي التالي:

H0₁: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتنوع القطاعي على جودة الأرباح المحاسبية.

٣/٨/٣ أثر التنوع الجغرافي على جودة الأرباح المحاسبية:

أوضحت دراسة (Sears, 1994) المتعلقة بالتنوع الدولي أن الشركات ذات العمليات الأجنبية أكثر تعقيداً بسبب اختلاف البيئات الاقتصادية والتنظيمية والاجتماعية والقانونية. كما أوضحت الدراسة أن الشركات التي تعمل في الخارج تعاني من مخاطر متزايدة في عدة أبعاد؛ حيث أوضحت الدراسة أن تعقيد العمليات بالنسبة للشركات الدولية في الولايات المتحدة يؤدي إلى زيادة المخاطر التنظيمية (Systematic risk).

يوضح (Reeb et al., 1998) أن درجة التدويل (Internationalization) ترتبط بشكل إيجابي بمستوى المخاطر التنظيمية للشركة؛ حيث أن المديرين نتيجة لهذه المخاطر يستخدمون معدل خصم أعلى لتقييم المشاريع الدولية نظراً لاستخدام معدل الخصم في تسعير حقوق الملكية وكذلك في تحديد تكلفة الدين، وبالتالي فإن هذه المخاطر لها آثار خطيرة على هذه الشركات؛ حيث أن المخاطر المتزايدة لا تؤثر على الشركة فحسب، بل تؤثر أيضاً على أولئك الذين يجب عليهم تفسير القوائم المالية. ومما سبق يتضح أن المخاطر المتعلقة بالعمليات المتنوعة دولياً تؤثر على المستثمرين والمحللين والمراجعين أيضاً؛ حيث يتفاعل كل من المستثمرين والمحللين بشكل مختلف عند تقييم وتحديد قيمة الشركة المرتبطة بتدفقات الأرباح الأجنبية مقابل تدفقات الأرباح المحلية، ويكون هذا مرتبطاً بمخاطر العمليات الدولية المعقدة. يمكن افتراض أن التعقيدات التي تساهم في تقييم المخاطر لهذه الشركات، تؤثر على جودة التقارير المالية.

يتأثر المراجع أيضاً بالمخاطر المرتبطة بالشركات ذات العمليات الأجنبية؛ حيث إن المراجع، بصفته خبيراً مستقلاً، له دوراً فريداً في التحقق من مصداقية عملية إعداد التقارير المالية، وبالنظر إلى التعقيد الناجم عن العمليات الأجنبية والافتقار إلى إرشادات محددة لمراجعة هذه العمليات، فإن عملية مراجعة الشركات الدولية المتنوعة تشكل تحدياً فريداً ومخاطرة متزايدة للمراجع ويرجع ذلك إلى الاختلافات الاقتصادية والقانونية والتنظيمية عبر الدول (Sears 1994). كما يواجه المراجع مخاطر إضافية تتعلق بالتخطيط وإجراء عمليات المراجعة هذه؛ حيث لا توجد متطلبات مراجعة محددة تُوجه المراجع في التخطيط لطبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات الموضوعية والمفصلة للشركات ذات العمليات الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك مخاطر عمليات المراجعة هذه تزداد بسبب

التعقيد الذي تساهم به المواقع المتعددة (Ajay and Madhumathi, 2015, p. 11) وبسبب عوامل أخرى مثل قرب المواقع وتشتتها، ومتطلبات إعداد التقارير الخاصة للشركة التابعة، يساهم كل من هذه العوامل في زيادة مخاطر المراجعة ويضع آثاراً خطيرة على المراجع.

لتوضيح التأثير على المراجع بشكل أكبر، أظهرت دراسة (Bell, et al., 2001) أن مراقبي الحسابات يرون أن الشركات ذات العمليات المعقدة مرتبطة بمخاطر الأعمال الأعلى تقيماً؛ حيث الشركات التي لديها عمليات دولية ونسب أعلى من الأصول الأجنبية، يحاول مراقبي الحسابات تقليل المخاطر إلى مستوى مقبول من خلال زيادة جهد مراقب الحسابات. وبالتالي، تتميز عمليات مراجعة الشركات المتنوعة دولياً بارتفاع أتعاب المراجعة الإجمالية. يظهر هذا في العديد من الدراسات بما في ذلك (Ajay and Madhumathi, 2015, p. 11)، الذين وجدوا أن رسوم المراجعة المرتفعة لا تتعلق فقط بالشركات ذات النسب الأعلى من الأصول الأجنبية، ولكن أيضاً بالشركات التي لديها المزيد من الشركات التابعة الموحدة.

وكاستجابة أخرى للمخاطر المتزايدة المرتبطة بالعمليات الخارجية يمارس مراقب الحسابات التحفظ في تقارير المراجعة. يُظهر (Krishnan and McDougal, 2005) أن شركات التنوع الدولية من المرجح أن تصدر رأي متحفظ يشير هذا إلى أن مراقبي الحسابات يتخذون خطوات لحماية أنفسهم من المخاطر المتوقعة المرتبطة بشركات التنوع الدولية لتجنب فقدان السمعة المحتمل. وبالنظر إلى استجابة مراقب الحسابات للمخاطر التي تنتج من مدى تعقيد شركات التنوع الدولي، وبالنظر إلى دور المدقق في التحقق من صدق وعدالة القوائم المالية، يبدو من البديهي أنه قد تكون هناك اختلافات في جودة أرباح هذه الشركات.

تتناول الدراسات السابقة المتعلقة بالتنوع الدولي أيضاً دور حرية تقدير الإدارة وتأثيره على جودة الأرباح. أشارت دراسة (Jensen and Meckling 1976) إلى أن فصل الملكية عن الإدارة في الشركات المتنوعة دولياً قد يؤدي إلى عدم الثقة في المعلومات المالية المقدمة. يشير هذا إلى أن التنوع قد يؤدي إلى مخاطر أخلاقية بين المالكين / المستثمرين والمديرين الانتهازيين الذين قد يعملون لكسب السيطرة. تشير نظرية الوكالة إلى أن "استراتيجيات التنوع تمثل قرارات الشركات التي يوجد فيها تضارب أساسي في المصالح بين المديرين والمساهمين.

ذكر (Denis et al, 2002, p. 1956) أن التنوع العالمي هو تكلفة علاقة الوكالة (agency relationship)؛ حيث يكون مديري الشركات التي لديها عمليات أجنبية أكثر تلعاباً بالأرباح. وبالتالي من المرجح أن تتأثر جودة الأرباح بالنسبة لشركات التنوع الدولية. وبعد أحد أنواع التلاعب الإداري إساءة استخدام الأموال، فقد لا يتصرف المديرين في مصلحة المستثمرين وقد يتخذون قرارات لا تزيد من القيمة الإجمالية للشركة، وعادة ما تتوسع الشركات في الخارج لأن الأسواق محدودة، فتوسع عملياتها في البلدان الأجنبية لمتابعة فرص إضافية لتوسيع العمليات وزيادة المبيعات وتحسين الربحية. ومع ذلك، تتطلب الاستثمارات في العمليات الأجنبية تكريماً كبيراً للموارد المالية، وبمجرد إغراق هذه التكاليف في العمليات، قد لا يكون من المحتمل أن ينسحب المديرين من المشروع، حتى لو كانت العمليات سيئة، حيث أوضح (Christophe, 2002, p. 77) أنه بالنسبة للشركات ذات الأداء الضعيف، أدت التغييرات السلبية في الأرباح الأجنبية إلى تغيرات أكبر في أسعار الأسهم مقارنة بالتغيرات السلبية في الأرباح المحلية، ووجد أن هذا واضح

بشكل خاص للشركات ذات التدفق النقدي الحر وتلك التي تتمتع بمستويات أعلى من فرص النمو، ويرجع ذلك إلى التصيير في تلبية توقعات السوق، وبالتالي انخفاض كبير في قيمة الشركة المقدرة.

ويتمثل النوع الآخر من التلاعب من قبل الإدارة في التحريفات في المعلومات المالية. أن الشركات التي لديها عمليات لا مركزية تحصل على أرباح منخفضة الجودة حيث تتعطل القدرة على المراقبة الدقيقة للإجراءات واتخاذ القرارات من قبل المديرين المحليين؛ حيث يتمتع مديرو شركات التنوع الدولي بمزيد من حرية التصرف في اتخاذ القرار والتحكم (Duru and Reeb, 2002, p. 417). في مثل هذه الحالات، قد تكون شركات التنوع الدولية أكثر قدرة على إدارة الأرباح بعدة طرق مثل الاستحقاقات. وبالتالي، يساهم عدم تماثل المعلومات في زيادة إمكانية الطيش الإداري (managerial indiscretion)؛ حيث أنه في بعض الحالات، يكون لدى مديري شركات التنوع الدولية حافز لإدارة الأرباح ربما لتلبية توقعات المحللين وتجنب عقوبات السوق الكبيرة التي قد تحدث بسبب الآثار المترتبة على عدم تماثل المعلومات.

ومما سبق يتضح أن شركات التنوع الدولي معرضة بشكل خاص لأنشطة الإدارة الاحتياطية لأن فرص إساءة الاستخدام يمكن أن تزداد عندما يتم الحفاظ على الشركات التابعة في الخارج، ويؤثر تلاعب الإدارة أيضاً على المراجع؛ حيث يربط مراقبي الحسابات شركات التنوع الدولية بمخاطر أعلى من الأخطاء والمخالفات وتكاليف التقاضي المتزايدة، ويؤثر تلاعب الإدارة على جودة أرباح شركات التنوع الدولية.

تتناول الدراسات السابقة المتعلقة بالتنوع الدولي أيضاً مستوى الإفصاح المطلوب عن نشاط التشغيل الأجنبي وتأثيره على جودة الأرباح. أشارت الدراسات إلى عدم كفاية الإفصاحات للشركات التي تفصح عن نتائج العمليات الأجنبية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المالية الأمريكي رقم ١٣١ (SFAS, 131).

بموجب المعيار SFAS 131، يجب على الشركات التي لها عمليات أجنبية الإفصاح عن المبيعات الأجنبية والأصول الأجنبية وصافي الدخل الأجنبي لأي قطاع معطن يمثل ١٠٪ من إجمالي العمليات. تشير الدراسات إلى أن هذا المعيار قد أثر على جودة أرباح الشركات ذات العمليات الأجنبية.

أولاً: أظهر (Herrmann and Thomas, 2000, p. 289) أنه بموجب SFAS 131، تراجع الإفصاح عن الأرباح وفقاً للمناطق الجغرافية بشكل كبير، حيث أشاروا إلى أن القوائم المالية الجديدة أدت إلى انخفاض في كمية ونوعية الإفصاح عن العمليات الأجنبية، من تلك التي تم الإفصاح عنها بموجب المعيار السابق SFAS 14. علاوة على ذلك، تظهر الدراسة أن الطبيعة الفعلية للإفصاحات تضعف قدرة المستخدم على تحديد الخصائص الفعلية للأرباح. على سبيل المثال، يُقال إن متطلبات إعداد تقارير المبيعات الأجنبية ليست مفيدة لأن هذه الأرقام المفصح عنها تجمع بين مبيعات التصدير ومبيعات الشركات التابعة الأجنبية وهذا يُصعب تفسير نتائج العمليات الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، تم انتقاد الإبلاغ عن القطاعات الأجنبية بسبب نقص التوجيه والتوحيد في اختيار الشركة لسياسات الإفصاح عن القطاعات الأجنبية؛ حيث لا توجد معايير لتحديد القطاعات الواجب الإبلاغ عنها، مما يؤدي إلى تباينات واسعة في المناطق الجغرافية التي تم الإفصاح عنها. بالإضافة إلى الحالات التي لا تفصح فيها الشركات عن منطقة محددة على الإطلاق.

ثانياً: اكتشفت دراسة (Bushman et al., 2004, p. 177) طبيعة هذه الإفصاحات وتبين أن توقيت الأرباح أقل بالنسبة للشركات المتنوعة دولياً؛ حيث وضحو أن الشفافية المحدودة الناتجة عن الإفصاحات المتعلقة بالعمليات الأجنبية المعقدة تخلق قيوداً في القوائم المالية وتقلل من فائدة التقارير المالية، وأظهروا أن الشركات تستجيب لهذا الضعف من خلال وضع آليات حوكمة الشركات المكلفة؛ نظراً لأن حوكمة الشركات هي وسيلة رقابية لضمان موثوقية وسلامة البيانات المالية، فإن هذا يشير إلى أن الإفصاحات قد تؤثر سلباً على جودة التقارير المالية.

أخيراً، تم انتقاد ممارسات إعداد التقارير الخاصة بحاسبة العملات الأجنبية لدمجها تعديلات التدفقات غير النقدية مع أرقام التدفقات النقدية الفعلية مما يجعل من الصعب تحديد الآثار المترتبة على الأرباح الأجنبية المبلغ عنها للتدفقات النقدية المستقبلية (Ajay and Madhumathi, 2015, p. 15).

مما سبق يتضح للباحث أن العمليات الأجنبية قد تكون مرتبطة بمخاطر أعلى وتلاعب محتمل من قبل الإدارة ومعلومات غير متماثلة وعدم كفاية الإفصاحات. لذلك فمن المحتمل أن تتأثر جودة الأرباح المفصح عنها لهذه الشركات. كما يتضح أن جودة أرباح الشركات المتنوعة دولياً مختلفة عن تلك الخاصة بالشركات التي تعمل بالكامل داخل الدولة. ويرجع تفسير ذلك إلى وجود مشاكل الوكالة، وبالتالي يتوقع الباحث ان العامل الذي من المحتمل أن يؤثر على هذه العلاقة هو تدقيق الجودة الأعلى، وبالتالي يمكن للباحث اشتقاق الفرض البحثي العدمي التالي:

H02: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للتنوع الدولي (الجغرافي) علي جودة الأرباح المحاسبية.

٤. الدراسة التطبيقية:

١/٤ الهدف من الدراسة التطبيقية:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة التطبيقية في اختبار فروض الدراسة، وذلك من خلال تحليل البيانات الفعلية الخاصة بالتقارير المالية المنشورة لعينة من الشركات المساهمة المقيدة في بورصة الأوراق المالية الكويتية للتعرف على أثر التنوع "الدولي والقطاعي وتنوع الدخل" على جودة الأرباح المحاسبية.

٢/٤ مجتمع وعينة الدراسة:

١/٢/٤ مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية الكويتية فيما عدا قطاعي البنوك والخدمات المالية وذلك لاعتبارات خاصة بشأن هيكل التقارير المالية وطبيعة آليات الحوكمة المطبقة بهذه القطاعات. وذلك خلال الفترة من (٢٠١٧ حتى ٢٠١٩) وقد بلغت عدد الشركات المتداولة في البورصة لعام ٢٠١٩ عدد ١٤٣ شركة منهم عدد ٢٣ شركة تنتمي لقطاعي (البنوك والخدمات المالية) وبالتالي يتكون مجتمع الدراسة من ١٢٠ شركة (التقرير السنوي للبورصة الكويتية، ٢٠١٩، ص ص. ٢٧-٢٨).

٢/٢/٤ عينة الدراسة: تم اختيار عينة الدراسة وفقاً للاعتبارات التالية:

- أن تكون الشركة مدرجة وتم تداول أسهمها ولم توقف عن التداول في البورصة خلال فتره الدراسة (لذا استبعد الباحث عام ٢٠٢٠ من فترة الدراسة بسبب جائحة كورونا وما خلفته من آثار على البورصات العالمية).
 - ألا تكون الشركة قد خضعت لتصفية أو اندماج أو قامت بزيادة أو تخفيض رأسمالها خلال فتره الدراسة.
 - إمكانية الحصول على البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة مثل توافر التقارير المالية للشركات على المواقع الإلكترونية للشركات أو على الموقع الإلكتروني للبورصة الكويتية.
 - ان تتسم الشركات بتعدد مجالات التنوع وذلك بما يتلاءم مع طبيعة موضوع البحث ويساعد الباحثون في اجراء الدراسة التطبيقية بشكل سليم وبالتالي اهداف البحث.
 - أن تكون القوائم المالية معدة عن السنة المالية التي تبدأ في ١/١ وتنتهي في ١٢/٣١ من كل عام.
- وبناءً على ما سبق فقد قام الباحثون باختيار عينة مكونه من ٢٨ شركة من الشركات غير المالية المدرجة ببورصة الكويت للأوراق المالية وبذلك تمثل حجم العينة (٢٨ × ٣ سنوات = ٨٤ شركة) وقد بلغت عدد المشاهدات ٨٤٠ مشاهدة (٨٤ × ١٠) ويوضح الجدول (١) التوزيع القطاعي لشركات عينة الدراسة وفقاً لتصنيف البورصة الكويتية.

جدول (١)

التوزيع القطاعي لشركات عينة الدراسة وفقاً لتصنيف البورصة الكويتية

اسم القطاع	إجمالي عدد الشركات (المجتمع)	عدد شركات العينة	النسبة المئوية من القطاع %	النسبة المئوية من العينة %
العقار	٢٧	٦	٢٢	٢١
صناعي	٣٢	٧	٢٢	٢٥
مواد أساسية	٥	١	٢٠	٤
الخدمات الاستهلاكية	٢٧	٧	٢٦	٢٥
الاتصال والتكنولوجيا	١٥	٣	٢٠	١١
الطاقة	٥	٢	٤٠	٧
الرعاية الصحية	٩	٢	٢٢	٧
الإجمالي	١٢٠	٢٨		١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث. "تم التقريب لأقرب رقم صحيح"

٣/٢/٤ مصادر الحصول على البيانات:

تم الحصول على البيانات اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية من القوائم والتقارير المالية السنوية المدققة المنشورة للشركات المساهمة الممثلة لعينة الدراسة في البورصة، وذلك من خلال الموقع التالي:

<https://www.boursakuwait.com.kw/ar/participants/participants/listed-companies>

٣/٤ متغيرات الدراسة وكيفية قياسها:

سوف يعرض الباحثون في هذا الجزء كيفية قياس كل متغيرات الدراسة على النحو التالي:

١/٣/٤ جودة الأرباح المحاسبية (المتغير التابع):

يتم قياس هذا المتغير الكمي (جودة الأرباح المحاسبية) في ظل وجود مجموعة من المتغيرات الرقابية والضابطة والتي تعتبر ذات تأثير على المتغير التابع، وبالنسبة لمقياس جودة الأرباح المحاسبية:

يستخدم معيار الاقتراب من النقد كمقياس لجودة الأرباح بحيث كلما اقتربت الأرباح المحاسبية من النقد كلما ارتفعت جودتها. وتستعمل الدراسة الحالية على هذا المقياس وذلك من خلال قسمة نسبة التدفقات النقدية التشغيلية لإجمالي الأصول على نسبة الأرباح لإجمالي الأصول، وكلما اقتربت النسبة من الواحد صحيح كلما كانت جودة الأرباح أعلى.

$$EQ = (OCF/TA)/(NI/TA)$$

حيث أن:

EQ هي جودة الأرباح المحاسبية.

OCF هي التدفقات النقدية التشغيلية.

TA هي إجمالي الأصول.

NI هي صافي الربح المحاسبي قبل الضريبة.

٢/٣/٤ المتغيرات المستقلة:

تم قياس المتغير المستقل الرئيسي تنوع الشركات من خلال قياس مستوى كل مجال من مجالات التنوع التي تم تعيينها كمتغيرات مستقلة فرعية للبحث وذلك كما سبق تناولها في الإطار النظري وتحديدها في الفروض الفرعية، حيث تم تقسيم التنوع إلى مستويين، تمنح درجة واحدة لأقل مستوى تنوع أو المستوى الأول، ودرجتان للمستوى الثاني أو الأعلى (Shen et al., 2018)، وفي ضوء ذلك تم قياس مجالات التنوع كما يلي

- التنوع الجغرافي GD: تعطى درجة واحدة إذا كان للشركة موقع جغرافي دولي واحد، ودرجتان للموقعين، وثلاث درجات لأكثر من موقعين.
- والتنوع القطاعي PD: تعطى درجة واحدة إذا كانت الشركة تقوم بإنتاج منتج واحد، ودرجتان إذا كانت تنتج منتجان، وثلاث درجات لأكثر من منتجين.

٣/٣/٤ المتغيرات الرقابية:

تمثل المتغيرات الرقابية بعض العوامل التي تؤثر على المتغير التابع وهو جودة الأرباح المحاسبية ولكنها لا تدخل ضمن نطاق الدراسة محل البحث، تم إضافتها بغرض ضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. وقد تمثلت أهم المتغيرات الرقابية المستخدمة في هذا المجال في حجم الشركة والرفع المالي.

جدول (٢)

وصف متغيرات نموذج الانحدار

القياس	الاختصار	المتغيرات
المتغير التابع:		
نسبة التدفقات النقدية التشغيلية لإجمالي الأصول على نسبة الأرباح لإجمالي الأصول.	EQ	جودة الأرباح المحاسبية
المتغيرات المستقلة:		
تمنح درجة واحدة إذا كان للشركة موقع جغرافي واحد ودرجتان للموقعين وثلاث درجات لأكثر من موقعين.	GD	التنوع الجغرافي
تمنح درجة واحدة إذا كانت الشركة تقوم بإنتاج منتج واحد ودرجتان إذا كانت الشركة تقوم بإنتاج منتجان وثلاث درجات إذا كانت الشركة تنتج أكثر من منتجين.	PD	التنوع القطاعي
المتغيرات الرقابية:		
اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.	Z	حجم الشركة
إجمالي الديون إلي إجمالي الأصول.	L	الرفع المالي

المصدر: من إعداد الباحث.

٤/٤/٥ نموذج الدراسة:

يستخدم الباحث نموذج الانحدار المتعدد التالي لدراسة أثر التنوع القطاعي والجغرافي على جودة أرباح الشركات الكويتية المدرجة بالبورصة

$$EQ = \alpha_0 + \beta_1 GD + \beta_2 PD + \beta_3 ID + \beta_4 Z + \beta_5 L + \varepsilon$$

حيث أن:

EQ تعبر عن المتغير التابع، وهو جودة الأرباح المحاسبية.

α_0 تعبر عن الجزء الثابت في معادلة الانحدار.

B5 β_1 تعبر عن معاملات المتغيرات المستقلة.

GD : تعبر عن مستوى التنوع الجغرافي.

PD : تعبر عن مستوى تنوع المنتجات.

ID : تعبر عن مستوى تنوع الدخل.

SIZE: تعبر عن حجم الشركة.

LEV : تعبر عن درجة الرفع المالي.

ε تعبر عن الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار.

٤/٤ الإختبارات الإحصائية:

١/٥/٤ اختبارات الفروض:

ينص الفرض الرئيسي: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتنوع على جودة الأرباح المحاسبية.

من أجل اختبار الفرض الرئيسي استخدم الباحث أسلوب الانحدار المتعدد بطريقة Enter وسيقوم الباحث باختبار هذا الفرض من خلال نموذج الانحدار التالي:

$$EQ = \alpha_0 + \beta_1 GD + \beta_2 PD + \beta_3 ID + \beta_4 Z + \beta_5 L + \varepsilon$$

جدول (٣)

اختبار الفرض الرئيسي REGRESSION (1) RESULTS

Model summary				
Model	R	R2	Adjusted R2	
	٠.٢١٨	٠.٠٤٧	٠.٠١٢	
Anova				
Model	F		Sig.	
	١.٣٢٥		٠.٢٧٢	
COEFFICIENTS				
MODEL	Unstandardized		T	Sig.
	B			
Constant	٣.٩٤٨		٠.٤٣٧	٠.٦٦٣
PD	١.٢٧٦		١.٠٤٧	٠.٢٩٨
Z	٠.٦٢٢-		٠.٥٩١	٠.٥٥٦
L	٣.٢٨٦		١.٣٩٩	٠.١٦٦

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من الجدول السابق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- ١- قيمة معامل الارتباط R يساوي ٠.٢١٨، وهذا يعني وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين جودة الأرباح والتنوع.
- ٢- قيمة معامل التحديد R Square تساوي ٠.٠٤٧، وهذا يعني أن ٤.٧% من التغير في جودة الأرباح يرجع إلى التنوع ولكنه غير معنوي.
- ٣- قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R Square تساوي ٠.٠١٢، وهي تستخدم لنفس الغرض السابق ولكنها أكثر دقة، كما أنها أيضاً نسبة منخفضة مما يدل على انخفاض القوة التفسيرية للنموذج.
- ٤- بناء على النتائج الواردة في الجدول السابق وبالنظر الي قيمة F المحسوبة ١.٣٢٥ وبمستوي معنوية ٠.٢٧٢، فإن ذلك يشير الي قبول الفرض الصفري بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتنوع على جودة الأرباح المحاسبية.

٣/٥/٤ اختبار الفرض الفرعي الأول:

ينص الفرض الفرعي الأول: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتنوع القطاعي على جودة الأرباح المحاسبية.

من أجل اختبار الفرض الفرعي الأول استخدم الباحث أسلوب الانحدار المتعدد بطريقة Enter وسيقوم الباحث باختبار هذا الفرض من خلال نموذج الانحدار التالي:

$$EQ = \alpha_0 + \beta_1 PD + \beta_2 Z + \beta_3 L + \varepsilon$$

جدول (٤)

اختبار الفرض الفرعي الأول REGRESSION (3) RESULTS

Model summary				
Model	R	R2	Adjusted R2	
	٠.٢١٨	٠.٠٤٧	٠.٠١٢	
Anova				
Model	F		Sig.	
	١.٣٢٥		٠.٢٧٢	
COEFFICIENTS				
MODEL	Unstandardized		T	Sig.
	B			
Constant	٣.٩٤٨		٠.٤٣٧	٠.٦٦٣
PD	١.٢٧٦		١.٠٤٧	٠.٢٩٨
Z	٠.٦٢٢-		٠.٥٩١	٠.٥٥٦
L	٣.٢٨٦		١.٣٩٩	٠.١٦٦

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من الجدول السابق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- ١- قيمة معامل الارتباط R يساوي ٠.٢١٨ ، وهذا يعني وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين جودة الأرباح وتنوع المنتجات.
- ٢- قيمة معامل التحديد R Square تساوي ٠.٠٤٧ ، وهذا يعني أن ٤.٧% من التغير في جودة الأرباح يرجع إلى تنوع المنتجات ولكنه غير معنوي.
- ٣- قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R Square تساوي ٠.٠١٢ ، وهي تستخدم لنفس الغرض السابق ولكنها أكثر دقة، كما أنها أيضاً نسبة منخفضة مما يدل على انخفاض القوة التفسيرية للنموذج.
- ٤- بناء على النتائج الواردة في الجدول السابق وبالنظر الي قيمة F المحسوبة ١.٣٢٥ وبمستوي معنوية ٠.٢٧٢ ، فإن ذلك يشير الي قبول الفرض الصفري بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتنوع القطاعي (تنوع المنتجات) على جودة الأرباح المحاسبية.

٤/٥/٤ اختبار الفرض الفرعي الثاني:

ينص الفرض الفرعي الثاني: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتنوع الجغرافي على جودة الأرباح المحاسبية.

من أجل اختبار الفرض الفرعي الثاني استخدم الباحث أسلوب الانحدار المتعدد بطريقة Enter وسيقوم الباحثون باختبار هذا الفرض من خلال نموذج الانحدار التالي:

$$EQ = \alpha_0 + \beta_1 GD + \beta_2 Z + \beta_3 L + \varepsilon$$

ويوضح جدول (٧/٥) التالي بعض المقاييس التي تم حسابها للنموذج المقدر وهي:

جدول (٥)

REGRESSION (2) RESULTS اختبار الفرض الفرعي الثاني

Model summary			
Model	R	R2	Adjusted R2
	٠.٣٦١	٠.٠٦٨	٠.٠٣٣
Anova			
Model	F		Sig.
	١.٩٥٧		٠.١٢٧
COEFFICIENTS			
MODEL	Unstandardized	T	Sig.
	B		

Model summary			
Constant	١٠.٥٤١	١.٢٥٠	٠.٢١٥
GD	١.٧٧٠-	١.٧١١-	٠.٤٩٥
Z	٠.٧١١-	٠.٦٨٦-	٠.٤٩٥
L	٤.٢٣٩	١.٨٠٩	٠.٠٧

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من الجدول السابق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- ١- قيمة معامل الارتباط R يساوي ٠.٣٦١ ، وهذا يعني وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين جودة الأرباح والتنوع الجغرافي.
- ٢- قيمة معامل التحديد R Square تساوي ٠.٠٦٨ ، وهذا يعني أن ٦.٨% من التغير في جودة الأرباح يرجع إلى التنوع الجغرافي ولكنه غير معنوي.
- ٣- قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R Square تساوي ٠.٠٣٣ ، وهي تستخدم لنفس الغرض السابق ولكنها أكثر دقة، كما أنها أيضاً نسبة منخفضة مما يدل على انخفاض القوة التفسيرية للنموذج.
- ٤- بناء على النتائج الواردة في الجدول السابق وبالنظر الي قيمة F المحسوبة ١.٩٥٧ وبمستوي معنوية ٠.١٢٧ ، فإن ذلك يشير الي قبول الفرض الصفري بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتنوع الدولي (الجغرافي) على جودة الأرباح المحاسبية.

٥. نتائج وتوصيات البحث ومجالات بحثية مستقبلية: أولاً: نتائج البحث:

تشير نتائج الدراسة التطبيقية إلي

- ١- قبول الفرض الفرعي الأول "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتنوع القطاعي على جودة الأرباح المحاسبية".
- ٢- قبول الفرض الفرعي الثاني "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتنوع الجغرافي على جودة الأرباح المحاسبية".
- ٣- قبول الفرض الرئيسي: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتنوع على جودة الأرباح المحاسبية".

ثانياً: توصيات البحث:

يوصي الباحثون بما يلي:

١. دراسة المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة ضروري لتحديد نقاط الضعف فيها وكذا التهديدات التي قد تواجهها لتتعرف على سبل تجنبها من خلال تحديد أفضل طريقة لتوزيع الخطر وتحقيق توازن مقبول في تدفق الأرباح الناتجة عن أنشطة مختلفة.
٢. استغلال مرحلة تراجع الطلب على منتجات المؤسسة أمر مهم من خلال الاستبدال المتتالي للمنتجات عبر الزمن، لتجنب التدهور الذي قد تشهده المؤسسة.
٣. الأخذ بعين الاعتبار عند تطبيق إستراتيجية التنوع، الدمج بين صناعات شديدة التقلب وأخرى قليلة التقلب، أو الدخول في صناعات مرتبطة بالدورة الاقتصادية مع تلك المستقلة عنها، أو الدمج بين صناعات لديها مراحل معاكسة تماما للدورة.
٤. بالنسبة للشركات التي لم تستطع الاستفادة من استراتيجية التنوع لزيادة جودة الربح، يمكن لهذه الشركات الاتجاه نحو التركيز السوقي، أي تجميع أنشطتها في توليفة واحدة ذات أبعاد محددة. ومن ثم تركيز جهودها الإدارية والبشرية والتكنولوجية على هذه المجالات بحيث تستطيع إدارتها بكفاءة وفاعلية.
٥. أن تبذل الشركات جهداً في البحث عن الطرق الإبداعية للحصول على أكبر قدر ممكن من عوائد التنوع وخفض التكاليف المرتبطة بالتنوع، كالتكاليف الإدارية، وتكاليف التنسيق، والرقابة على الأنشطة الجديدة؛ عن طريق اختيار الأنشطة الجديدة بحيث تكون ضمن سلسلة القيمة الحالية نفسها. كما أنها ستساعد الشركات على تقديم مجموعة من الخدمات على نحو كافٍ للمستهلكين، وهو ما سيمكنها من الاستجابة للالتزامات المالية، ومن ثم ديمومة التدفقات النقدية.
٦. توصي الدراسة لكي تستفيد الشركات من التنوع بأنه لا بد من امتلاكها محفظة خدمات متوازنة، بحيث يكون هناك تفاوت في دورة حياة الخدمات المقدمة حتى تضمن انتظام التدفقات النقدية، ليتسنى لها استخدام هذه النقدية في تمويل تطوير الخدمات الحالية، أو طرح خدمات جديدة.
٧. يوصى الباحث أن تأخذ الدراسات المستقبلية الخاصة بالتنوع في اعتبارها مجالي تنوع الدخل، وتنوع الأصول كمؤشرين هامين لتحديد مفهوم أشمل وأعم للتنوع، وقياس وتقييم تنوع الشركات بشكل أعمق وأفضل.
٨. إتباع الشركات لسياسة التنوع بمجالاته المختلفة، وذلك لما له من فوائد عديدة يمكن أن تساهم في ارتفاع إيراداتها ومعدلات ربحيتها ونموها، وزيادة قدرتها التنافسية، ولا ينبغي أن تمنع عيوب التنوع - والتي تركزت بشكل رئيسي في مشكلة إدارة الأرباح - الشركات عن إتباعها لهذه السياسة وبالتالي تحرمها من الاستفادة من مزاياها، خصوصاً وأنه يمكن من خلال وسائل عديدة مواجهة مشكلة إدارة الأرباح.

ثالثاً: مجالات بحثية مستقبلية:

١. أثر الاستثمار المؤسسي على تنوع الشركات المساهمة الكويتية.
٢. أثر السياسات الصناعية على استراتيجية الاعلان والتنوع.
٣. أثر تنوع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي.
٤. أثر حوكمة الشركات على تنوع الشركات.
٥. أثر الملكية العائلية على تنوع الشركات.

٦. قائمة المراجع:

أولاً المراجع باللغة العربية:

- ١- إبراهيم، محمد زيدان، (٢٠٠٦) السلوك الأخلاقي للإدارة عند قياس الدخل المحاسبي بمنظمات الأعمال " ، آفاق جديدة للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية، المجلد ١٨، العدد الأول، ص ص ١٠٥-١٣٣.
- ٢- أبو الخير، مدثر طه، (١٩٩٧)، "تقدير مدى تدخل الإدارة في تقرير الأرباح السنوية المنشورة من خلال مرونة تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي نموذج مقترح ودراسة ميدانية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد ٢١، العدد ٣، ص ص ٥٩-٨٢.
- ٣- أبو العز، محمد السعيد، (٢٠١٣)، "تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار والائتمان"، كلية التجارة - جامعة الزقازيق.
- ٤- أبو خزانه، إيهاب محمد (٢٠١٩)، "تنوع الشركات وحساسية الاستثمار للتدفقات النقدية في الأسواق الناشئة: دراسة تطبيقية على مصر"، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة JCCS، كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ، العدد السادس، الجزء الثاني، ص ص ٧٠٠:٦٦١.
- ٥- اليباري، هشام فاروق، (٢٠١١)، أثر اتعاب المراجعة الخارجية علي جودة ارباح منشآت الاعمال: دراسة تطبيقية علي شركات المساهمة المصرية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ٢، ص ص ٨٩-١٥٤.
- ٦- أحمد، أحمد بغدادي، (٢٠١٣)، العلاقة بين جودة الأرباح وحساسية الاستثمار الرأسمالي للتدفقات النقدية " رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
- ٧- أحمد، سامح محمد رضا، (٢٠١١)، "التحفظ المحاسبي وجودة قياس الأرباح: دراسة تطبيقية علي الشركات المساهمة البحرينية"، المجلة العربية للإدارة، كلية العلوم الإدارية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مجلد ٣١، ص ص ١١٩-١٤٤.
- ٨- الجوهري، إبراهيم السيد محمد إبراهيم وسليمان، حامد نبيل حامد، (٢٠٢١)، أثر هيكل الملكية على العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح: بالتطبيق على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، مج ٣٥، ع ٤، ص ص ١٩٥-٢٦٣.
- ٩- الخطيب، ممدوح عوض، (٢٠١٤)، التنوع وأثره علي النمو الاقتصادي السعودي، مجلة جامعة الملك سعود (العلوم الإدارية)، المجلد ٢٦، العدد ٢، ص ص ١١١-١٢٨.
- ١٠- الديحاني، عبد العزيز سعود حلف وداود، ياسر إبراهيم محمد وعمر، علاء الدين عبد العزيز فهمي، (٢٠٢٢)، أثر تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية علي تحسين جودة الأرباح لترشيد قرارات المستثمرين وتحقيق التنمية المستدامة بسوق الأوراق المالية:

- دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، جامعة مدينة السادات، مج ١٣، ملحق، ص ص ٩٧٩-٩٩٥.
- ١١- الربيعي، أحمد عادل أحمد والساعد، رشاد محمد، (٢٠٢١)، أثر استراتيجية التنوع على الأداء التنظيمي في مجموعة المناصير الأردنية للإسمنت، **مجلة جامعة عمان العربية للبحوث -سلسلة البحوث الإدارية**، جامعة عمان العربية - عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، مج ٦، ع ١، ص ص ١٦٤-١٧٩.
- ١٢- الرسيني، وليد بن فهد، (٢٠١٠)، أثر ادارة الأرباح على القيمة السوقية للأسهم المتداولة بسوق الأسهم السعودية: دراسة اختبارية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان.
- ١٣- الروسان، محمود علي، (٢٠١٠)، العلاقة بين إستراتيجية التنوع والمبيعات: دراسة ميدانية في القطاع الصناعي الهندي الأردني، **مجلة إربد للبحوث والدراسات**، المجلد ١٤، العدد ١، ص ص ١٥٧-١٧٦.
- ١٤- الشريف، إقبال، (٢٠٠٨)، جودة الارباح وعلاقتها بالحاكمة المؤسسية: دراسة تطبيقية علي الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الاردن.
- ١٥- الصمادي، محمد؛ عوض، أمال؛ العيسى، محمد؛ عثمان، مهدي، (٢٠١٢)، الإفصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية وأثرها علي جودة الارباح في الشركات المدرجة في بورصة عمان، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد ١٦، العدد ٣، ص ص ٢٠-١.
- ١٦- بيومي، ميهاب صلاح، (٢٠١٢)، قياس أثر الدور الحوكمي لعقود مكافآت العاملين وفقا لأساس خيارات الأسهم على جودة الأرباح المحاسبية واداء المنشأة: رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ، الاسماعيلية.
- ١٧- جريخ، طريف كاسم، (٢٠١٢)، تأثير العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الارباح علي اسعار الاسهم، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٤، ص ص ١٤٣٥ - ١٤٦٧.
- ١٨- حسين، محمد ابراهيم، (٢٠١٣)، قياس وتحليل تأثير التحفظ في التقارير المالية على جودة الأرباح المحاسبية دراسة تطبيقية " رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- ١٩- خليل، محمد أحمد، (٢٠١٢)، " تطوير دور لجنة المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات للحد من ممارسات إدارة الأرباح بمنظمات الأعمال المصرية " دراسة نظرية اختبارية ، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية** ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة، المجلد ٢، ص ص ٦٥-١.

- ٢٠- رقيق، حليلة، (٢٠٢٢)، أثر استراتيجية النمو من خلال إتباع استراتيجية التنوع على الحصة السوقية: دراسة ميدانية مدبغة الهضاب العليا لولاية الجلفة، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، مج ٨، ع ١، الجزائر، ص ص ٥٤٤-٥٢٩.
- ٢١- زامل، أحمد محمد أحمد وإدريس، نسرين سعيد، (٢٠٢١)، العلاقة بين توزيعات الأرباح وجودة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية: دراسة اختبارية، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، مج ٤٣، ع ٤، ص ص ١٥-٦٠.
- ٢٢- زين الدين، علي نبوي علي وأبو الوفاء، ناصر محمد أنور وحسين، حاتم بدر محمود، (٢٠٢١)، العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة سوهاج، مج ٣٥، ع ١، ص ص ٢٠٥-٢٥٨.
- ٢٣- سالم، حسين عبدالعال، (٢٠١٣)، مدخل مقترح لتطوير مقاييس جودة الأرباح المحاسبية بهدف ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية مع دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، الاسماعيلية.
- ٢٤- صالح، رضا إبراهيم، (٢٠١٠)، " العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة نظرية وتطبيقية " مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، العدد ٢، ص ص ٣٧٩-٤٣٤.
- ٢٥- عبدالعال، حسين أحمد علي، (٢٠١٢)، نموذج محاسبي مقترح لقياس جودة الدخل من منظور مدخل نفعية القرارات دراسة تطبيقية " رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- ٢٦- عثمان، أبوالمجد مصطفى صالح، (٢٠١١)، نموذج مقترح لقياس جودة الأرباح المحاسبية وأثرها على قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية " دراسة نظرية وتطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة قنا، جامعة جنوب الوادي.
- ٢٧- عفيفي، هلال عبدالفتاح. (٢٠١١)، "العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح: دراسة اختبارية في البيئة المصرية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني.
- ٢٨- محمد، محمد كامل معاطي، (٢٠١٦)، إطار مقترح لقياس وتقييم جودة أرباح المنشآت الدولية من منظور الثقافة الوطنية بغرض دعم اتخاذ القرارات: دراسة تطبيقية "، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
- ٢٩- محمود، عبدالحاميد العيسوي، (٢٠٢٠)، "أثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل علي جودة الأرباح المحاسبية مع دراسة تطبيقية علي الشركات المساهمة المصرية"، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية.

٣٠- منصور، طاهر محسن؛ وحسين، حسين شحدة، (٢٠٠٣)، استراتيجيات التنوع والأداء المالي: دراسة ميدانية في منشأة عراقية (المنشأة العامة للصناعات الجلدية). *دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، المجلد ٣٠، العدد ٢، ص ص ٢٩١-٣١٣.*

ثانياً: المراجع باللغة الاجنبية:

1. Ajay, R. and Madhumathi, R. (2015), Do corporate diversification and earnings management practices affect capital structure? An empirical analysis, **Journal of Indian Business Research**, Vol. 7 No. 4, pp. 360-378.
2. Andreou, P. C., Louca, C., and Petrou, A. P. (2016). Organizational Learning and Corporate Diversification Performance. **Journal of Business Research**, Vol. 69, No. 2: 3270-3284.
3. Ball, R., Robin, A., and Sadka, G. (2008) " Is Financial Reporting Shaped by Equity Markets or by debt Markets? An International study of Timeliness and Conservatism "*Review of Accounting Studies*, Vol 13, IS2-3, PP168-205 .
4. Basilico, E (2014)" The Quality of Earnings, Governance and Future Stock Returns in Europe: An Empirical Study" *PhD Dissertation*, University of St. Gallen, School of Management, Economics, Law, Social Sciences and International Affairs.
5. Bell, T.B., W.R. Landsman, and D.A. Shackelford. 2001. Auditor's perceived business risk and audit fees: Analysis and evidence. *Journal of Accounting Research* 39 (1): 35-43.
6. Berrill, J., Campa, D., & O'Hagan-Luff, M. (2020). Does Complexity Enable Complicity? Corporate Diversification and Earnings Management: Evidence from European Firms, pp.1-44
7. Bhatia, A. and Thakur, A. (2018), Corporate diversification and firm performance: an empirical investigation of causality, **International Journal of Organizational Analysis**, Vol. 26 No. 2, pp. 202-225.
8. Bhattacharya, U., H. Daouk, and M. Welker. 2003. The world pricing of earnings opacity. **The Accounting Review**, 78 (3): 641-678.
9. Biddle, G. C. and G. Hilary. 2006. Accounting quality and firm-level capital investment. *The Accounting Review* 81 (5): 963-982.

10. Boz, I. T., Yigit, I., and Anil, I. (2013). The relationship between Diversification Strategy and Organizational Performance: A Research Intended for Comparing Belgium and Turkey. **Procedia-Social and Behavioral Sciences**, 99, pp. 997-1006.
11. Bushman, R., Q. Chen, E. Engel, and A. Smith. (2004). Financial accounting information, organizational complexity and corporate governance systems. **Journal of Accounting and Economics** 37 (2), pp. 167-201.
12. Chen, C. J., and Yu, C. M. J. (2012). Managerial Ownership, Diversification, and Firm Performance: Evidence from an Emerging Market. **International Business Review**, 21, pp. 518-534.
13. Chen, C. M., and Chang, K. L. (2012). Diversification Strategy and Financial Performance in the Taiwanese Hotel Industry. **International Journal of Hospitality Management**, 31 (1), pp. 1030-1032.
14. Christophe, S.E. (2002). The Value of U.S. MNC Earnings changes from foreign and domestic operations. **Journal of Business** 75 (1), pp. 67-93.
15. Dechow, M., Schrand, M. (2004). "Earnings Quality", *the Research Foundation of CFA Institute*.
16. Dechow, P., W. Ge, and C. Schrand, (2010), Understanding Earnings Quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences. **Journal of Accounting and Economics** 50(2-3):344-401.
17. Delbufalo, E., Poggesi, S. and Borra, S. (2016), Diversification, family involvement and firm performance, **Journal of Management Development** Vol. 35, No. 5, pp. 663-680.
18. Demerjian, Pater, Lev Baruch & Sarah MC Vay, 2007, Manageral Ability and Earning Quality ", **working Paper University of Michigan**, 88(2), pp. 463-498.
19. Denis, D. J., D. K. Dennis., and K. Yost. (2002). Global diversification, industrial diversification, and firm value. **The Journal of Finance** 57 (5), pp. 1951-1979.

20. Duru, A., and D.M. Reeb. (2002). International diversification and analysts' forecast accuracy and bias. *The Accounting Review* 77 (2), pp. 415-433.
21. El Mehdi, I. and Seboui, S. (2011), Corporate diversification and earnings management, *Review of Accounting and Finance*, Vol. 10 No. 2, pp. 176-196.
22. Ewart. R., Wagenhofer. R (2011)" Earnings Quality Metrics and what they measure", *working paper*, www.ssrn.com.
23. Farooqi, J., Harris, O. and Ngo, T. (2014), Corporate diversification, real activities manipulation, and firm value, *Journal of Multinational Financial Management*, 27 (1), pp. 130-151.
24. Farooqi, J., Harris, O. and Ngo, T. (2014), Corporate diversification, real activities manipulation, and firm value, *Journal of Multinational Financial Management*, 27 (1), pp. 130-151.
25. Francis, J., LaFond, R., Olsson, P., and Schipper, K (2004)"Costs of equity and earnings attributes", *The accounting review*, Vol. 79 (1), ISS. 4, pp. 967-1010.
26. Garcia-Tenuel, P. J., P. Martinez-Solano, and J. P. Sanchez- Ballesta. 2009. Accruals quality and corporate cash holdings. *Accounting and Finance Journal*, 49 (1): 95-115.
27. Garrido-Prada, P., Delgado-Rodriguez, M. and Romero-Jordan, D. (2018), Effect of product and geographic diversification on company performance: Evidence during an economic crisis, *European Management Journal*, 37 (1), pp. 1-18. <https://doi.org/10.1016/j.emj.2018.06.004>.
28. Healy, P. M., & Palepu, K. G. (2001). Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature. *Journal of Accounting and Economics*, 31 (1-3), 405-440.
29. Herrmann, D., and W. B. Thomas. 2000. An Analysis of Segment Disclosures under SFAS No. 131 and SFAS No. 14. *Accounting Horizons* 14 (3):287-302.
30. Jacquemin, A. P. and Berry, C.H. (1979), Entropy measure of diversification and corporate growth, *The Journal of Industrial Economics*, Vol. 27, No. 4, pp. 359-369.

31. Jafarinejad, M., Ngo, T. and Escobari, D. (2018), Disentangling the impacts of industrial and global diversification on firm risk, **Global Finance Journal**, 37, pp. 39–56.
32. Jensen, M. C. and W. H. Meckling. (1976). Theory of the firm. **Journal of Financial Economics** 3 (4), pp. 305-360.
33. Kang, J. (2013). The Relationship Between Corporate Diversification and Corporate Social Performance. **Strategic Management Journal**, 34 (1), pp. 94-109.
34. Katsue, y. (2010). "Subjective Good will as Determinant of Earnings Quality", **International Review of Business Research Papers**, VOL 6, No. 4, Pp 220- 237.
35. Krapl, A. A. (2015), Corporate international diversification and risk, **International Review of Financial Analysis**, vol. 37 (1). pp. 1–13.
36. Krishnan, J., and K. McDougal. (2005). International diversification and auditor litigation risk. **Working Paper** (Temple University).
37. Lin, C., Chen, Y., Hsieh, T. and Chien, I. (2018), Internationalization and investment-cash flow sensitivity: Evidence from Taiwan, **Asia Pacific Management Review**, 24 (2), pp. 1-7.
38. Masud, M. H., Anees, F. and Ahmed, H. (2017), Impact of corporate diversification on earnings management, **Journal of Indian Business Research**, Vol. 9, No. 2, pp. 82-106.
39. Park, K., and Jang, S. S. (2012). Effect of Diversification on Firm Performance: Application of the Entropy Measure. **International Journal of Hospitality Management**, 31(1), pp. 218-228.
40. Pieper, T. M.; Klein, S. B and Jaskiewicz, P., (2008), The impact of goal alignment on board existence and top management team composition: Evidence from family- influenced Businesses, **Journal of Small Business Management**, Vol. 46, No.3, pp 372-394.
41. Reeb, D.M., C.C.Y. Kwok, and H.Y. Baek. 1998. Systematic risk of the multinational corporation. **Journal of International Business Studies**, 29 (2): 263-279.

-
42. Sawada, M., and Walter, I. (2012). Geographic Diversification and Firm Value in the Financial Services Industry. **Journal of Empirical Finance**, 19(1), pp. 109-122.
43. Sears, B. (1994). Multinational auditing. *Internal Auditor* 51 (October), 5(12), 28-31.
44. Setianto, R. H. (2020). Corporate diversification and firms' value in emerging economy: the role of growth opportunity. **Journal of Asian Business and Economic Studies**, Vol. 27 No. 2, pp. 195-207
45. Shen, N., Au, K. and Yi, L. (2018), Diversification Strategy, Ownership Structure, and Financial Crisis: Performance of Chinese Private Firms, **Asia-Pacific Journal of Financial Studies**, 47 (1), pp. 54-80.
46. Sun, Q., K. Yung, and H. Rahman, 2012. Earnings quality and corporate cash holdings. **Accounting and Finance**, 52 (2): 543-571.
47. Verdi, R. S. 2006. Financial Reporting Quality and Investment Efficiency. SSRN **Working Papers**. Available at: <http://dx.doi.org/10.2139/ssm.930922>.
48. Vincent. L. Schipper. K, (2003). "Earnings Quality", *Accounting Horizons*, Supplement, 17(1), pp. 97 – 11.
49. Zheng, S. (2017), Can corporate diversification induce more tax avoidance ?, **Journal of Multinational Financial Management**, 41 (1), pp. 47–60.